الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف – المسيلة
كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير **ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**
قسم: العلوم الاقتصادية **فرع: العلوم الاقتصادية**
رقم: **تخصص: اقتصاد كمي**

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر اكاديمي

إعداد الطالبتين:
العربي مروة سماعيني سمية

تحت عنوان:

محددات البطالة في بعض الدول العربية دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل البيانات المقطعية خلال الفترة 2000-2017

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. جاب الله مصطفى	جامعة المسيلة	رئيسا
د. بلعباس رابح	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
د. بوعزيز عمر	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2018-2019

الشكر

نحمد اللّه المولى عز وجل على شيء انعمنا به، فاحمد للّه الذي امدنا بالعقل والصبر

باسم عبارات التقدير والاحترام نتقدم إلى الدكتور" بلعباس رابح" بالشكر الخالص

على قبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى جهده ودعمه المتواصل لإتمام هذا

العمل وعلى تحمله لنا وصبره علينا طيلة فترة إنجاز هذه الدراسة، فقد كان نعم

الأستاذ فالشكر الكبير لك أستاذنا القدير ودمت دوما من الذين يحملون ريات العلم

العليا.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى كافة الأساتذة الذين لم يبخلوا علينا بنصائحهم

وتشجيعاتهم المتواصلة، والشكر موصول كذلك لأعضاء اللجنة المناقشة لهذه

الدراسة، وإلى كل من زرع فينا بسمة أمل وكلمة حق أنارت لنا طريق العلم والمعرفة.

فشكرا لكم جميعا.

الاهداء

بسم الله والصلاة و السلام على خير خلق الله. الحمد لله الذي أعاننا على اكمال هذا العمل.

أهدي هذا العمل:

إلى قرة العين.....إلى من جُعِلت الجنة تحت قدميها....إلى التي حرمت نفسها واعطتني، ومن نبع حنانها سقتني....إلى من وهبتني الحياة .....منحتني الحب والحنان ربتني بلطف، تلك المرأة العظيمة.....صديقتي وحبيبتي، أمي الحنونة والغالية على حياتي.

إلى أعظم الرجال صبراً ورمز الحب والعطاء، إلى الذي تعب كثيراً من أجل راحتي....وأفنى حياته من أجل تعليمي....إلى ذلك الرجل العظيم....أبي الغالي.

إلى اخوتي الأعزاء الذين كانوا سندي: حميدة، هشام، عيسى، يوسف، يونس، وإلى اختي العزيزة الغالية: ايمان.

إلى ابنة اختي الصغيرة والعزيزة على قلبي: الاء خديجة ابراهيمي.

الى كل الأهل والأقارب وكل عائلة "العربي" وعائلة" ابراهيمي".

الى اختي التي لم تلدها أمي: " نسرين حميدي".

الى كل الاخوات في اقامة " بلقاضي محمد".

الى زملائي وزميلاتي في المسار الدراسي.

الى زميلتي في هذا العمل" سماعيني سمية" جزاها الله خيرا.

الى قسم العلوم الاقتصادية من اساتذة وطلبة وعمال، وأخص بالذكر تخصص اقتصاد كمي، دفعة2019.

الى كل من تسعهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

مروة.

الإهداء

بسم الله والصلاة والسلام على خير الله، الحمد لله الذي أعاننا على إكمال هذا العمل

إلى نبع الحنان إلى القلب المعطاء البسام، وهل يستطيع القلم وصفك؟ أم توفيك كلماتي حقك؟ أهديك ياحبيبتي يا أمي هذا التخرج.

إلى أبي الغالى إلى المثابر في صمت أهديك تخرجي، إلى من قاسمتهم رحم أمي "يوسف، حسين ،بسمة ،مصطفى، أيمن، محمد(أكرم)،أيوب وإلى كل الأهل و الأقارب والأصدقاء".

إلى رفيقة دربي "خديجة راجعي" التي هي نعم السند وطوال التشجيع و المساعدة لى والتي صداقتها صعب أن تفسر مثل حب الأم أو البلاد.

إلى زميلتي في هذا العمل "العربي مروة".

إلى قسم العلوم الإقتصادية من أساتذة وطلبة وعمال، وأخص بالذكر تخصص إقتصاد كمي.

سهيلة.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الملاحق	X
مقدمة	أ
الفصل الاول: الاطار النظري للبطالة	
تمهيد	7
المبحث الاول: مفاهيم عامة حول البطالة	8
المطلب الاول: مفهوم البطالة	8
أولا: تعريف البطالة	8
ثانيا: أنواع البطالة	9
ثالثا: قياس البطالة	10
المطلب الثاني: أسباب البطالة وآثارها	11
أولا: أسباب البطالة	11
ثانيا: آثار البطالة	13
المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة البطالة	14
المطلب الاول: النظريات التقليدية	14
أولا: النظرية الكلاسيكية	14
ثانيا: النظرية الكينزية	15
المطلب الثاني: النظريات الحديثة	17
أولا: نظرية البحث عن العمل	17
ثانيا: نظرية رأس المال البشري	17
ثالثا: نظرية الأجر المكافئ	18

رابعا: نظرية تجزئة السوق	18
خامسا: نظرية العقود الضمنية	19
سادسا: نظرية إختلال السوق	19
خلاصة	21
الفصل الثاني: تحليل واقع واتجاهات البطالة في الجزائر	
تمهيد	23
المبحث الأول: واقع سوق العمل في الجزائر	24
المطلب الأول: عرض وطلب العمل في الجزائر	24
أولا: عرض العمل	24
ثانيا: طلب العمل	27
المبحث الثاني: اتجاهات ظاهرة البطالة في الجزائر	29
المطلب الأول: تطور ظاهرة البطالة	29
أولا: البطالة في مرحلة المخططات التنموية	29
ثانيا: تطور البطالة في ظل أزمة النفط	29
ثالثا: أزمة البطالة في مرحلة الاصلاحات الاقتصادية	30
رابعا: البطالة في مرحلة انتعاش الاقتصاد الجزائري 2001-2012	31
المطلب الثاني: خصائص ظاهرة البطالة	32
أولا: توزيع المشتغلون والبطالون حسب الجنس	32
ثانيا: توزيع المشتغلون والبطالون حسب الطبقة	33
ثالثا: توزيع المشتغلون حسب القطاع الاقتصادي	33
رابعا: توزيع المشتغلون والبطالون حسب الفئة العمرية	34
خامسا: توزيع البطالون حسب المستوى التعليمي	35
المبحث الثالث: أسباب البطالة والسياسات المتبعة للحد منها	36
المطلب الأول: أسباب البطالة	36
المطلب الثاني: السياسات المتبعة للحد من ظاهرة البطالة	36
أولا: جهاز الإدماج المهني لشباب	36
ثانيا: الوكالة لدعم تشغيل الشباب	37
ثالثا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	37

رابعا: الوكالة الوطنية لتشغيل	38
خامسا: الصندوق الوطني لتامين عن البطالة	38
سادسا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	38
خلاصة	39
الفصل الثالث: دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية خلال الفترة (2000-2017)	
تمهيد	41
المبحث الاول: الخلفية النظرية لنماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية(نماذج البانل)	42
المطلب الأول: ماهية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية	42
أولا: تعريف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية	42
ثانيا: مميزات بيانات السلاسل الزمنية المقطعية	42
ثالثا: أهميتها	43
المطلب الثاني: النماذج الأساسية لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (نموذج البانل الساكن)	44
أولا: نموذج الانحدار التجميعي (PRM)	44
ثانيا: نموذج الآثار الثابتة (FEM)	44
ثالثا: نموذج الآثار العشوائية(FEM)	45
المبحث الثاني: وصف المتغيرات والبيانات	46
المطلب الأول: دراسة تطور البطالة ومحدداتها	46
أولا: دراسة تطور البطالة	46
ثانيا: دراسة محددات البطالة	48
المطلب الثاني: العلاقة التي تربط معدل البطالة والمتغيرات المفسرة حسب النظرية الاقتصادية	50
المبحث الثالث: تطبيق نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية(نموذج البانل الساكن)	51

المطلب الاول: تقدير نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية للبطالة في بعض الدول العربية للفترة 2000-2017	51
أولا: أساليب اختيار النموذج الملائم للبيانات المقطعية	51
ثانيا: صياغة النموذج القياسي	52
ثالثا: تقدير معلمات النموذج	52
المطلب الثاني: اختبار والمفاضلة بين نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الساكنة	54
أولا: المفاضلة بين النماذج الثلاثة(PRM ,FEM,REM)	54
ثانيا: التفسير الاقتصادي والقياسي لنموذج المختار(FEM)	56
ثالثا : تقدير المعالم لكل دولة	57
خلاصة	59
خاتمة	61
المراجع	
الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	تطور عدد السكان النشطين والمشتغلين	25
02	تقدير نماذج PRM,FEM,REM	53
03	تقدير المعالم لكل دولة	57

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1990–1999	30
02	تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1990–2016	31
03	توزيع البطالون والمشتغلون من حيث الجنس	32
04	توزيع المشتغلون والبطالون حسب الطبقة	33
05	توزيع المشتغلون حسب القطاع الاقتصادي	34
06	توزيع المشتغلون والبطالون حسب الفئة العمرية	34
07	توزيع البطالون حسب المستوى التعليمي	35
08	تطور البطالة في بعض الدول العربية2000 –2017	46
09	تطور الناتج المحلي الاجمالي في بعض الدول العربية	48
10	تطور عدد السكان الاجمالي في بعض الدول العربية	49
11	تطور المعروض النقدي في بعض الدول العربية	49
12	تقدير نموذج الانحدار داخل المجموعات للآثار الثابتة	54
13	تقدير نموذج الاثار العشوائية	55
14	اختبار Hausman	56

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
	تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1990-1999	70
	تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1990-2016	71
	توزيع البطالون و المشتغلون حسب الجنس	72
	توزيع المشتغلون والبطالون حسب الطبقة	73
	توزيع المشتغلون حسب القطاع الاقتصادي	74
	توزيع المشتغلون والبطالون حسب الفئة العمرية	75
	توزيع البطاون حسب المستوى التعليمي	76
	تطور البطالة في بعض الدول العربية 2000-2017	76
	تطور الناتج المحلي الاجمالي في بعض الدول العربية 2000-2017	77
	تطور عدد السكان الاجمالي في بعض الدول العربية 2000-2017	78
	تطور المعروض النقدي في بعض الدول العربية 2000-2017	79
	تقدير نموذج الانحدار التجميعي PRM	80
	تقدير نموذج الآثار الثابتة FEM	81
	تقدير نموذج الآثار العشوائية REM	82
	تقدير المعالم لكل دولة	83

مقدمة

مقدمة

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، لذا إستحوذ هذا الموضوع بشكل رئيسي على عناية أصحاب القرارات السياسية، وكذلك على اهتمام الباحثين في المجالين الإجتماعي و الإقتصادي، باعتباره موضوعاً يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية عموما و الساحة العربية خصوصا، إذ تمثل قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم الدول العربية أي التزايد المستمر والطردي في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه بحيث تتميز نسب البطالة فيها بارتفاعها عن تلك النسب في الدول المتقدمة مما يجعلها أخطر نتيجة للظروف الإجتماعية والإقتصادية التي يعيشها أفراد تلك المجتمعات، لما لها من آثار اجتماعية وخيمة على مستوى الفرد والمجتمع.

تظهر البطالة عند إختلال التوازن بين قوى العرض والطلب في سوق العمل أين تعتبر نسب البطالة أهم مؤشرات ومقاييس ذلك السوق، وبدوره إختلال سوق العمل يعتبر أحد مؤشرات تدهور أداء الإقتصاد الكلي ولهذا فإن سوق العمل حضي باهتمام كبير منذ القدم من طرف علماء الإقتصاد ومنظري الفكر الإقتصادي، كما تعمقت الدراسات و الابحاث لمحاولة ايجاد التوازن في هذا السوق.

فملف البطالة يعتبر من الملفات المعقدة ، ليس فقط لغموض موضوعه وتأثيراته العديدة، ولكن لتداخل كل من الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي ترافق حالة التعطل حيث تعد البطالة بيئة خصبة ومواتية لنمو العنف والجريمة والتطرف و تدهور الحالة النفسية للفرد البطال، إضافة الى ذلك إنعدام الدخل يؤدي الى إنخفاض مستوى المعيشة وزيادة من يقعون تحت خط الفقر وما يرافق ذلك من أوضاع لا إنسانية الأمر الذي ساهم في تضخيمها وتأخير علاجها ، وجعل منها هاجسا يؤرق المواطنين والمسؤولين على حد سواء .

الإشكالية: من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ماهي العوامل المحددة للبطالة في بعض الدول العربية ؟

وبالتالي تتفرع عنها أسئلة فرعية تدور حول النقاط التالية :

- ماهي أهم النظريات التي تناولت مشكلة البطالة؟
- ماهو واقع ظاهرة البطالة في الجزائر؟
- هل لظاهرة البطالة نفس الأبعاد في مجموعة الدول العربية محل الدراسة؟
- إلى أي مدى يمكن لنماذج البانل تفسير ظاهرة البطالة في دول محل الدراسة؟

فرضيات البحث:

كمحاولة أولية سنضع بعض الفرضيات لتساؤلات المطروحة:

الفرضية الأولى: وجود تباين وتعدد وجهات النظر المفسرة للبطالة.

الفرضية الثانية: إن سوق العمل في الجزائر مقلقة، رغم السياسات المنتهجة للحد منها.

الفرضية الثالثة: لظاهرة البطالة نفس الابعاد في مجموعة الدول العربية محل الدراسة.

الفرضية الرابعة: يمكن لنماذج البانل تفسير ظاهرة البطالة في دول محل الدراسة.

مبررات اختيار الموضوع :

تعود أسباب إختيار الموضوع في مجملها الى مايلي:

- البطالة من أهم الظواهر التي تحدد مستوى الإقتصاد للدول؛
- إنتشار ظاهرة البطالة بمعدلات مرتفعة في دول العربية؛
- الرغبة في التعرف على هذا الموضوع، والتعرف على المفاهيم المتعلقة به من الناحية النظرية ودراسته قياسيا.

المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي وتقنيات القياس الاقتصادي المتمثلة في نماذج البانل في الدراسة معتمدين في ذلك على جمع المعطيات من مصدرين أساسين هما:

- المصادر الثانوية: تمت معالجة هذه الدراسة من خلال الاعتماد على الكتب والمراجع باللغة العربية و الأجنبية ذات العلاقة بالموضوع، والمقالات والمجلات والأبحاث السابقة التي لها علاقة بالدراسة.
- المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية للدراسة قمنا بالاعتماد على جمع المعطيات من قاعدة البيانات للبنك الدولي، حيث استخدمت في هذه الدراسة الأدوات الإحصائية وهذا لتمثيل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة بغرض توضيح وتفسير الظاهرة الاقتصادية.

تم إستخدام برنامجين في تحليل نتائج الدراسة هما:Eviews10،stata15.1

أهداف البحث وأهميته :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة وتطبيقه في الدول العربية
- محاولة إبراز أهمية الأدوات والأساليب القياسية في البحث العلمي، وكذا دور النماذج الإقتصادية القياسية في تحليل وتفسير بعض المتغيرات الاقتصادية مثل ظاهرة البطالة.

حدود الدراسة :

الدراسة تخص الجانب الإقتصادي لبعض من الدول العربية(الجزائر،تونس،المغرب،مصر،الأردن)، أما فيما يخص الزمان فإن فترة الدراسة من سنة 2000 الى 2017

الدراسات السابقة:

دراسة بعنوان "أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة_ دراسة قياسية تحليلية_ حالة الجزائر". للطالب سليم عقون حيث إعتمد من خلال هذه الدراسة على التحليل القياسي لظاهرة البطالة وذلك بالكشف على أهم المتغيرات الإقتصادية الكلية الأكثر تأثرا في معدل البطالة والتي تتمثل في حجم السكان الاجمالي، حجم النفقات العامة، الناتج المحلي الاجمالي، معدل التضخم.

وقد توصل الطالب إلى النتائج التالية:

- العوامل الأكثر تأثيرا على معدل البطالة هي حجم السكان والناتج المحلي الاجمالي؛
- لا توجد علاقة واضحة بين معدل البطالة والتضخم في الجزائر وبالتالي لا تؤثر المتغيرات في معدل التضخم على معدلات البطالة.

دراسة بعنوان" إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على إقتصاد الجزائري " للطالبة بلقاسمي سمية حيث إعتمدت في دراستها على التحليل القياسي وجاءت هذه الدراسة لتوضيح إمكانية وجود علاقة بين البطالة والتضخم في الإقتصاد الجزائري.

وقد توصلت الباحثة الى النتائج التالية:

- عدم وجود علاقة بين المتغيرين سواء في الأجل القصير أو الطويل؛
- زيادة المعروض النقدي في الجزائر يؤدي الى تغير إيجابي في التضخم في الأجل القصير والطويل دون حدوث أي تأثير على معدل البطالة.

دراسة بعنوان" اختبار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية"

للطالب زكرياء يحي جمال حيث إستند في دراسته القياسية على معيار معامل التحديد المصحح ومعيار اكاكي للمعلومات في اختيار أفضل نموذج جزئي من النموذج العام، حيث شملت الدراسة ثماني عشرة دولة عربية للفترة الزمنية من 1995 الى 2009 وقد توصل إلى النتائج التالية:

- إستخدام مفهوم نماذج البيانات الطولية أعطى دراسة شاملة عند إستخدام البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في آن واحد؛

- زيادة درجات الحرية عند إستخدام نماذج البيانات الطولية ؛
- عند إجراء اختبار F المقيد وإختبار هوسمان لاحظ بأن نموذج البيانات الطولية الملائم هو نموذج الآثار الثابتةFEM ،ومن خلال إختبار معيار معامل التحديد المصحح ومعيار أكاكي للمعلومات تبين بأن أفضل نموذج جزئي هو النموذج الذي يحوي على المتغيرات التفسيرية وهي المعدل السنوي لسعر النفط، عجز ميزان المدفوعات وحجم السكان.

دراسة بعنوان "دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008 لدادن عبد الغاني وبن طجين مُحَّد عد الرحمن" حيث إعتمدا في دراستهما على المنظور الإقتصادي والقياسي خلال فترة الدراسة، وتوصلا إلى وجود فوارق كبيرة بين المقاربة النظرية والتطبيقية ذلك أن منظري الفكر الإقتصادي حاولوا تفسير وإعطاء حلول لمشكلة البطالة على فترات مختلفة تعددت بتعدد الوقائع الإقتصادية.

صعوبات الدراسة:

أثناء قيامنا بهذه الدراسة واجهتنا مجموعة من الصعوبات تتمثل في قلة المراجع من الكتب حول موضوع البطالة وما هو موجود على مستوى المكتبة مفقود أما عن طريقة التحليل الكمي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية ورغم أهميتها إلا أن المراجع التي تناولتها منعدمة على مستوى مكتبة الكلية، إضافة الى ذلك واجهتنا صعوبة روتينية تواجه أي باحث في القياس الإقتصادي في كيفية التعامل مع البرنامج المستخدم في الدراسة والذي كان كل من stata 15.1 و EViews10 ،إضافة إلى ذلك صعوبة الحصول على المعطيات الإحصائية حول موضوع الدراسة من ندرتها وتناقضها في كثير من الأحيان.

هيكل البحث:

الفصل الاول: الإطار النظري للبطالة

نقسمه إلى مبحثين حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بالبطالة من ضبط لمفهومها وكذلك الأنواع المختلفة لها وكيفية قياسيها ومسبباتها ، بينما سنخصص المبحث الثاني لوجهات نظر المدارس و النظريات المفسرة للبطالة.

الفصل الثاني: تحليل واقع و اتجاهات البطالة في الجزائر

يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث حيث سنستعرض في المبحث الأول واقع لسوق العمل في الجزائر من جانبين جانب عرض العمل، وجانب الطلب عليه أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى معدلات و أهم الخصائص

لظاهرة البطالة في الجزائر ، و في المبحث الثالث سنذكر أهم أسباب مشكلة البطالة وكذا مجمل سياسات التشغيل المنتهجة لتخفيف منها في الجزائر .

الفصل الثالث: دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية خلال الفترة 2000-2017

يتضمن هو الآخر ثلاثة مباحث حيث سوف نعالج في الأول منهجية القياس الاقتصادي لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية وهذا بالتطرق إلى أهم الجوانب فى هذه التقنية من ضبط للمفهوم و التعريف بالنموذج المستخدم في الدراسة أما في المبحث الثاني سوف نتطرق إل دراسة تطور البطالة ومحدداتها في مجموعة دول الدراسة وكذا علاقة المتغيرات المفسرة بالنظرية الإقتصادية أما في المبحث الثالث سنتطرق إلى الجانب القياسي لدراسة تقدير مختلف النماذج المرتبطة بتقنية النمذجة باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية.

الفصل الاول:

الاطار النظري للبطالة

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول البطالة
المطلب الاول: مفهوم البطالة
المطلب الثاني: أسباب البطالة وآثارها
المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة البطالة
المطلب الاول: النظريات التقليدية
المطلب الثاني: النظريات الحديثة
خلاصة

تمهيد:

تعد البطالة من أكبر التحديات التي تواجهها إقتصاديات الدول في الوقت الراهن باعتبارها مشكلة من الناحية الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية ، فإن كانت في مضمونها تمثل ظاهرة اقتصادية إلا أن عدم معالجتها قد يؤدي إلى مشاكل إجتماعية وسياسية عويصة ، مما يستوجب الحد من معدل البطالة لمواجهتها .

سنتناول في هذا الفصل مبحثين في المبحث الأول نستعرض مفاهيم عامة حول البطالة والتي تتضمن مفهوم البطالة وأسبابها وآثارها ، أما المبحث الثاني نتكلم فيه عن النظريات المفسِرة لظاهرة البطالة والتي تحتوي كلاً من النظريات التقليدية والحديثة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البطالة

من خلال هذا المبحث نتطرق إلى مفهوم البطالة و أسبابها وآثارها.

المطلب الأول: مفهوم البطالة

أولا_ تعريف البطالة:

تعددت التعاريف الخاصة بالبطالة والتي يمكننا أن نورد أهمها فيما يلي :

التعريف الأول :التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة عن العمل في الاقتصاد ، مع توفر الرغبة الكاملة لديها والقدرة على ممارسة هذا العمل .[1]

التعريف الثاني :حسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية ILO على تعريف العاطل بأنه:" كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، لكن دون جدوى ".[2]

التعريف الثالث :" حالة الشخص الذي لا يجد عملا، رغم أنه يبحث عنه بجد ". ومصطلح البطالة لا يشمل أولئك الأشخاص الذين لا يبحثون عن عمل بسبب تقدم السن أو بسبب إصابتهم بمرض عقلي أو جسماني أو بسبب إعاقة ، كما لا يشمل الأشخاص الذين ينتظمون بالمدارس أو يقومون بالواجبات المنزلية ،فمثل هؤلاء الأشخاص يصنفون بشكل عام على أنهم خارج قوة العمل .[3]

التعريف الرابع :يعتبر الديوان الوطني للإحصاء الشخص بطالا إذا توفرت فيه الخصائص التالية:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين 15 و 60 سنة؛
- لا يملك عملا عند أجراء التحقيق الإحصائي عن عدد البطالين في الدولة، وتشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة أجراء التحقيق ؛
- أن يكون في حالة بحث عن عمل ، حيث أنه يكون قد قام بالأجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل لكنه لا يستطيع العثور عليه وأن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك .[4]

---

[1] اياد عبد الفتاح النسور ، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة التحليل الاقتصادي الجزئي و الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان: الاردن، الطبعة 2 ، 2015 ، ص 311

[2] رمزي زكي ، **الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة** ، سلسلة كتب ثقافية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب العربي ، علم المعرفة العدد 226، الكويت ، اكتوبر 1998، ص 15.

[3] مصطفى عراقي، **البطالة نظرة واقعية وحلول عملية**، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة: مصر، 2009، ص6.

[4] الطاهر جليط ، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980 . 2014 ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، جامعة جيجل :الجزائر، العدد السادس، ديسمبر 2016 ، ص 204.

نلاحظ من خلال هذه التعاريف أن مجملها تنطلق من مفهوم مشترك للبطالة ، يستند إلى إدراج خصائص محددة تعطى صفة الشخص العاطل عن العمل ، معتمدين في ذلك على المعايير أو الشروط الذي حددها مكتب الدولي للعمل .[1]

على العموم يمكن إعطاء تعريف شامل ومختصر للبطالة كما يلي:

البطالة هي توقف الفرد اجباريا عن العمل رغم بحثه عليه والرغبة فيه مع القدرة عليه ويقبله عند مستوى الأجر السائد.

ثانيا– أنواع البطالة:

1. البطالة الموسمية:

وهي البطالة التي تحدث في مواسم معينة كالموسم الزراعي حيث يضطر المزارع للتوقف عن العمل في الصيف مثلا و العمل في موسم الزراعة نظرا لاعتماده على المناخ والطقس .

2. البطالة المقنعة:

وهي أخطر أنواع البطالة نظرا لعدم ظهورها في إحصاءات البطالة وهي وجود عدة أشخاص يعملون في مكان واحد يحتاج ربما إلى عامل واحد أو إثنين، بحيث لو تم تقليص عدد منهم فإنه لن يؤثر على المستوى الإنتاجي ، وعادة ما ينتشر هذا النوع في الدوائر و المؤسسات الحكومية .

3. البطالة الاحتكاكية :

تظهر هذه البطالة عندما يقوم الفرد بتغيير وظيفته والانتقال من عمل الى آخر ، فيضطر الى التوقف المؤقت عن العمل للبحث عن عمل آخر ، ويظهر هذا النوع حتى في الدول المتقدمة جدا .[2]

4. البطالة الاختيارية:

تشمل هذه البطالة الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة ، بالرغم من وجود وظائف شاغرة لهم ، مثل الأغنياء الذين يعزفون عن قبول العمل في ظل الأجور المتاحة و بعض المتسولين ،

[1] سليم عقون ، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر ، مذكرة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف: الجزائر ،2009-2010 ، ص 4.

[2] محمود الوادي و آخرون ، **الأساس في علم الاقتصاد** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان: الاردن ، 2007، ص 295.

وكذلك الأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون منها على أجور عالية ، ولا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل مما تعودوا عليه من الأجور المرتفعة.

5. البطالة الهيكلية:

وهي البطالة الناشئة عن تغيرات هيكلية في الاقتصاد ترتب عليها انعدام التوافق بين الاعمال المتاحة والعمال الراغبين في العمل وتستمر فرص العمل قائمة لان العمال الغير المشتغلين لا تؤهلهم امكانياتهم للالتحاق بها .[1]

6. البطالة الدورية:

وهي التي تنشأ بفعل الدورات التجارية التي يمر بها النشاط الاقتصادي ففي فترات الركود الاقتصادي التي ينخفض فيها الطلب الكلي ، تقوم مؤسسات بالاستغناء عن جزء من القوى العاملة وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد ، الا أن هذه النسبة تبدأ بالانخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجددا و يدخل الاقتصاد في مرحلة الانتعاش .[2]

7. البطالة الاجبارية :

فهي تكون بإرغام العامل على التعطل رغم انه راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد . ومثال ذلك تسريح العمال كالطرد بشكل قسري .

8. البطالة السافرة:

هي التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل ، قادرين على العمل - جسمانيا وذهنيا وعقليا – ويرغبون فيه ولايجدون الفرصة المناسبة أو العمل المطلوب للتشغيل في داخل المؤسسات الاقتصادية .[3]

ثالثا– قياس البطالة:

يعرف معدل البطالة وفقا لهذا المقياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة، أي أن:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} \times 100$$

[1] محمد ابراهيم مقداد ، مها محمد نافذ بهلول ،**سلسلة كتاب الاقتصاد الفلسطيني** ، الجامعة الاسلامية، غزة: فلسطين ، 2016 ، ص ص 33-36.

[2] اياد عبد الفتاح النسور ، مرجع سبق ذكره ، ص316.

[3] مصطفى عراقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

ويشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين العاطلين الذين يرغبون في العمل بالطبع في ظل الأجور السائدة.

أي أن قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة

وبالتالي ، تتضمن مكونات قوة العمل في المجتمع ما يلي :

1. العاملون .
2. المتعطلون .

ويلاحظ أن هناك بعض الفئات لا تدخل ضمن القوة العاملة وهي:

- الأفراد خارج الفئة العمرية المحددة ووفقا لذلك يستبعد من قوة العمل الأفراد دون سن معينة و كذلك الأفراد فوق سن معينة وهي سن التقاعد أو المعاش؛
- الأفراد غير القادرين على العمل، مثل المرضى والعجزة، وكذلك غير المتاحين للعمل لأسباب مختلفة مثل الطلبة؛
- الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم على العمل، ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يبحثون عن عمل ولا يرغبون فيه، وذلك باختيارهم في ظل الأجور المتاحة.[1]

المطلب الثاني : أسباب البطالة و آثارها

أولا– أسباب البطالة:

1. الأسباب الداخلية:

إن هذه الأسباب في عمومها مرتبطة بالسياسة الداخلية للمجتمع ، أو هي نتيجة لعوامل محلية أدت إلى إيجادها ، ولعل أبرز هذه الأسباب مايلي :

- تغيير بعض الناس أعمالهم فينتقلون من وظيفة إلى أخرى، ومن صناعة إلى أخرى، وخلال فترة الانتقال هذه التي تستغرق وقتا فإن الناس يكونون في حالة بطالة.
- عدم توزيع القوى البشرية حسب الاحتياجات الفعلية ، حيث أدى هذا الأمر إلى انتشار البطالة في تخصصات معينة علما أن جهات أخرى في الدولة بحاجة إلى تخصصاتهم .
- عدم تحديث وتطوير أساليب وطرق العمل، وعدم التوسع في أماكن الإنتاج أو تنفيذ مشروعات جديدة.

[1] مصطفى يوسف كافي ، **مبادئ العلوم الاقتصادية** ، دار الحامد للنشر والتوزيع الاردن ، الطبعة الاولى ، 2015 ،ص ص 369-370.

- الرد على طالبي العمل بأن توظيف قد توقف أو عدم وجود مناصب مالية أو قلة مناصب الشغل أو عدم توفر المنصب في الاختصاص المطلوب أو قلة الخبرة أو اشتراط الإعفاء من الخدمة العسكرية.
- عدم توازن معدلات التشغيل مع زيادة السكان فكلما بقيت معدلات التشغيل على حالها ازدادت الفجوة والهوة بين المعدلين وهذا معناه زيادة في معدلات البطالة حيث أن الطلب على العمل يرتبط مع المستوى الكلي لمعدلات النمو الاقتصادي.
- تعارض العديد من السياسات مع سياسة الوظيف فمثلا يترتب على السياسة النقدية التوسعية زيادة معدلات التضخم ، مما يؤثر سلبا في الاستثمار ، ومن ثم يؤثر بدوره في الانتاج والعمالة. ويترتب على إتباع سياسة مالية انكماشية لمعالجة التضخم نقص في مستوى الطلب الكلي، وتكون لها آثار انكماشية في كل من مستويي الدخل والتوظيف.

2. الأسباب الخارجية:

فهي لاتقل أهمية عن سابقتها ، وذلك أن الكثير من المتغيرات الداخلية هي في حقيقة الأمر ناجمة عن عوامل خارجية أثرت فيها وأفرزتها على أرض الواقع، فلا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عن أحدهما فكل منهما مكمل للآخر ، وفي ما يلي عرض لأهم الأسباب الخارجية :

- تفاقم المديونية الخارجية للدول والتي دفعتها إلى سياسات التقشف مما نجم عنها ضعف مرونة التوظيف .
- هيمنة سياسة العولمة للتحول نحو اقتصاد السوق (سياسات التحرير المالي والتجاري) مما يؤدي إلى توسيع دائرة هماشة ومرونة الشغل ، وإعادة النظر في معايير العمل وبالتالي تسريح العمال.
- التقنيات المتطورة إذ أنها قد ساهمت في زيادة حدة البطالة حتى في حق الاقتصاديات المتقدمة نتيجة استخدام الأنشطة كثيفة رأس المال و ضعيفة الاستخدام للعمالة البشرية.
- تدهور أسعار النفط عالميا وبدء تآكل الفائض من أموال الريع النفطي وظهور العجوزات في بلدان النفط ، مما رافق ذلك انخفاض للطلب على العمالة .
- الحروب والسياسات الاقتصادية مما يعني عسكرة الاقتصاد وتحويل الموارد نحو اقتصاد الحرب مما يؤدي الى تعطيل الطاقات الانتاجية .

- فشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب وتراجع الأداء الاقتصادي وتراجع قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرصة عمل بالقدر الكافي .[1]

ثانيا–آثار البطالة:

1. الآثار الاقتصادية:

- تؤدي البطالة إلى خسارة البلد للناتج المحلي الإجمالي، فوفقا لقانون اوكن هناك علاقة عكسية بين التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي والتغير في البطالة ، حيث أن ارتفاع البطالة ب 1% يرافقه انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي بين 2 إلى3% .
- تعطيل جزء من قوة العمل يكلف الدولة نفقات إضافية ، ففي كثير من الدول تمنح إعانات للعاطلين ، وعليه العبء الذي تتحمله الدولة من أجل إعانة العاطلين يكون كبيرا كلما زادت أعداد البطالين مما يؤثر سلبا على ميزانية الدولة بالإضافة إلى انخفاض حجم إيراداتها من جراء انخفاض حجم الضرائب التي تحصل عليها ، مما يضعف قدرتها على الإنفاق على الخدمات العامة، تثير البطالة إلى العديد من المشكلات ومنها التأثير على الأجور بالشكل الذي يؤدي لانخفاضها بانها تمثل عرض عمل يفوق الطلب عليه ، وبذلك تنخفض مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور .[2]
- هجرة الكفاءات العلمية بشكل يؤدي الى فقدان الدولة لإمكانات هذه الكفاءات التي أنفق على تعليمها و إعدادها أموالا كثيرة فهجرتها تؤدي إلى إعاقة عملية التنمية وتأخيرها بل و إضعافها أيضا .

2. الآثار الاجتماعية:

تؤدي البطالة إلى ضعف أواصر الروابط التي يحملها أفراد المجتمع تجاه المؤسسات الرسمية والأنظمة والقيم الإجتماعية السائدة ، وللبطالة التي تستغرق مدة طويلة لوحظ أن لها تأثير كبير على ارتفاع تناول المخدرات والمسكرات والتدخين بين أوساط العاطلين على العمل ، كما تؤدي البطالة إلى ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمعات ، وتفشي ظاهرة السرقة والنصب والإحتيال . وكذلك تعمل البطالة على تأخر سن الزواج بين الذكور والإناث وزيادة نسبة العنوسة في المجتمع .[3]

---

[1] محمد ابراهيم مقداد ، مها محمد نافذ بهلول ، مرجع سبق ذكره ، ص28-29.

[2] سمية بلقاسمي ، اشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الاحصائي على الاقتصاد الجزائري ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية ، شعبة اقتصاد مالي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة باتنة1 : الجزائر، 2016-2017 ، ص ص 11-12.

[3] قريب الله عبد المجيد عبد القادر حامد ، المحددات الاقتصادية والاجتماعية للبطالة في السودان دراسة قياسية باستخدام انحدار المركبات الرئيسية للمدة 1981-2015 ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة واد النيل :السودان ، العدد 100 المجلد 23 ، 2017 ، ص 420.

3. الآثار السياسية:

وتتمثل في رواج المناخ الملائم لانتشار الأفكار السياسية المتطرفة والمناقضة للاستقرار عند ارتفاع معدلات البطالة، وتولد الإستياء لدى بعض فئات المجتمع وعدم الرضا.[1]

المبحث الثاني : النظريات المفسرة لظاهرة البطالة

المطلب الأول: النظريات التقليدية

أولا: النظرية الكلاسيكية:

ترتكز النظرية الكلاسيكية في تحليلها على مجموعة من الدعائم نذكر منها :

1. **التشغيل التام** :يقوم التحليل الكلاسيكي على فرضية التشغيل الكامل لكافة عناصر الإنتاج خاصة منها الموارد البشرية كنتيجة لذلك فإن المدرسة الكلاسيكية لا تؤمن بوجود البطالة وإن وجدت فهي اختيارية .
2. **الرشادة الاقتصادية واليقين** : حسب هذه المدرسة فان الأعوان الاقتصادية تتصرف وفق مبدأ الرشادة الاقتصادية من خلال المعرفة المسبقة لأوضاع السوق ويعتمد هذا المبدأ أيضا على مبدأ اليقين .
3. **المنافسة الحرة والكاملة** : آمن الكلاسيك بمبدأ المنافسة الحرة الكاملة لجميع الأسواق وما يتبع ذلك من مرونة في الأجور والأسعار .
4. **فكرة اليد الخفية** : اعتقد الكلاسيك بوجود قوة خفية تتحكم في تسيير أمور الطبيعة و الكون والمجتمع ، وإن حدث أي اختلال فان قوى السوق كفيلة بإعادة التوازن من جديد .
5. **عدم تدخل الدولة (حيادية الدولة)**: إن الحرية الاقتصادية التي أساسها فكرة "دعه يعمل دعه يمر " التي نادى بها آدم سميث تفرض حيادية الدولة ، ومنه لا ضرورة للتدخل في الحياة الاقتصادية .
6. **المصلحة الخاصة أساس المصلحة العامة**: كنتيجة للفكرة السابقة لن يكون هناك تعارض بين المصلحة الخاصة والعامة فمن خلال تحقيق الفرد لمصلحته الخاصة ستتحقق المصلحة العامة للمجتمع.
7. **قانون تناقص الغلة** : يقوم التحليل الكلاسيكي على فكرة قانون الغلة المتناقصة لريكاردو لعناصر الإنتاج ، حيث تتناقص إنتاجية كل عنصر من عناصر الإنتاج كلما استخدمت وحدات إضافية جديدة من هذا العنصر بشرط تثبيت العناصر الأخرى .

[1] مدحت القريشي ، **اقتصاديات العمل** ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى، الاردن ، 2007، ص 203.

8. **قانون المنافذ:** يرى الكلاسيك بأن الأوضاع في الأسواق تسير وفق قانون المنافذ لساي ، حيث يرى بأن كل عرض إلا ويخلق طلبه الخاص به .
9. **عدم وجود فائض:** كنتيجة للفكرة السابقة فإنه لن يكون هناك تكدس للسلع ولا الإكتناز للنقود وأن كل عناصر الإنتاج مشغلة تشغيلا كاملا.
10. **مبدأ الادخار** : يرى الكلاسيك بأن الفرد لا يدخر رغبة في الإحتفاظ بالنقد في شكله السائل بل يدخر رغبة في الحصول على عائد ، من خلال توظيف هذه المدخرات في البنوك أو شراء السندات ، ويصبح الإدخار بذلك إنفاقا من قبل الآخرين على السلع الاستثمارية فتتحول بذلك كل المدخرات الى استثمار .
11. **المرونة الكاملة للأسعار** : يقوم الفكر الكلاسيكي على فرضية المرونة الكاملة للأسعار حيث يعتقد ان كل الأسعار بما فيها الأجور قابلة للزيادة او النقصان .
12. **مبدأ حيادية النقود** : تعتبر النقود عند الكلاسيك مجرد وسيلة للتبادل وأداة للحساب وتسوية المدفوعات.[1]

ثانيا– النظرية الكينزية :

يتحقق التوازن عند الكينزيين نتيجة للتوازن في سوق السلع والخدمات ، وسوق النقد في آن واحد، إذ أن الطلب على العمل دالة متناقضة بدلالة الدخل، وأن تعظيم الأرباح يتطلب تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل الأجر الحقيقي أي ان انخفاض معدل الأجور الحقيقية يمكن ان يتيح ارتفاعا في الطلب على العمل وبالتالي حجم العمالة، أما عرض العمل فإنه مرتبط بمعدل الأجر الإسمي (W) ،لأن العمال يقعون في فخ الوهم النقدي، حيث يعتبرون أن كل زيادة في الأجر الإسمي هي زيادة فعلية في مداخيلهم بسبب جهلهم لمستوى الأسعار، وقد وجد كينز أن تطور الرأسمالية يصطدم بتناقضات حادة لا يمكن أن تزول عفويا مثل البطالة الجماهيرية المتزايدة ، وعدم كفاية الطلب على البضائع، مما يؤدي إلى عدم تطابقه مع العرض آليا .

ومن ناحية أخرى، يرفض كينز آلية الأجور كسبب للبطالة، لأن انخفاضها سيؤدي الى انخفاض دخل العمال. وبالتالي انخفاض الطلب على السلع مما يعقد مشكلة تصريف السلع بالأسواق. وعليه فان سر وجود البطالة يكمن فيمايلي: لقد لاحظ كينز أن حالة التوظيف الكامل ماهي إلا حالة خاصة جدا ،وأن الطلب الكلي الفعال هو المحدد للعرض الكلي. ومن أجل زيادة تشغيل العمال يجب رفع حجم هذا الطلب، والذي بدوره ينقسم إلى الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية .

[1] وردة علوش، ظاهرتا البطالة والتضخم في الجزائر: دراسة قياسية اقتصادية للفترة1980-2011، اطروحة دكتوراء، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014-2015،ص18.

فالكلاسيك و النيوكلاسيك ينظران إلى الإدخار والإستثمار أنهما وجهان لعملة واحدة والتعادل بينهما أمر بديهي، أما كينز فقد أدخل العوامل المؤثرة عليهما، وبالتالي فإن كل إختلال بينهما يؤدي إلى حدوث الإضطرابات في دورة الدخل القومي مع إحتمال وقوع الكساد، وفي حال إفتراض أن حجم الإدخار أكبر من حجم الإستثمار ، فإن الطلب الكلي الفعال سيقل عن العرض الكلي وبالتالي يتزايد مخزون السلع ويتراكم، مما يؤدي الى إنخفاض الأسعار وينتج عنها انخفاض الأرباح ، ويقل الناتج وبالتالي تتزايد الطاقة العاطلة وتحدث بطالة، الشيء الذي يؤدي الى انخفاض الدخل الوطني.

أما في حالة ما إذا كان حجم الإستثمار أكبر من حجم الإدخار فإن الطلب الكلي الفعال سيكون أكبر من العرض الكلي، وعليه سوف ينخفض مستوى مخزون السلع ،وتتزايد المبيعات ،وترتفع الأسعار والأرباح ،وإذا كانت هناك طاقات إنتاجية عاطلة سوف يلجأ المنتجون لتشغيلها ، وهذا الإنتعاش للإستثمار يؤدي الى زيادة في تشغيل عدد العمال وبالتالي تقل البطالة ، ولرفع مستوى الإستثمارات يرى كينز ضرورة تدخل الدولة من خلال سياسة إستثمارية هامة لتعويض نقص الإستثمارات في القطاع الخاص ، ويرى أيضا أن نقص الإستخدام ليس عارضا بل ممكنا وغالب الوقوع، وبالتالي يجب إستبدال آلية الدخل بالأسعار لأن المستثمرين هم الذين يتوقعون الطلب الحقيقي ،ويقررون بناء توقعاتهم فيما يخص حجم الإنتاج واليد العاملة الضرورية للوصول إلى مستوى التوظيف الكامل كما يجب من خلال النقاط التالية:

1. توظيف كل المدخرات في شكل مشاريع تتيح فرص عمل جديدة .
2. إتاحة الفرصة للمدخرين لإستثمار أموالهم في المشاريع.
3. التضحية بالإستقرار النقدي وموازنة الدولة في بادئ الأمر ،لإعطاء عمل للعاطلين دون التمييز بين طبيعة العمل إذا كان منتجا أم لا .

وفي هذا الصدد يقترح كينز أن يشغل العمال أوقاتهم في أعمال بغض النظر عن مردوديتها إذ أن المهم حسب رأيه هو أن يتلقوا مداخيل مقابلة لذلك لتمكينهم من الإستهلاك الذي يضمن تصريف ما تنتجه المؤسسات، إذ يقول كينز :"إن من الأفضل أن يدفع للعمال لقاء حفرهم خنادق في الأرض وردمها من أن يبقوا بدون عمل " لأن الدخل الذي سوف يتم توزيعه على العاطلين يرفع من مستوى إستهلاكهم ويحفز المستثمرين على توسيع مشاريعهم وطلب يد عاملة إضافية لأن الدخل كفيل بتعويض الخلل الواقع في البداية أي التضخم حسب كينز .

وعليه فان البطالة الكينزية هي نتيجة لعدم كفاية الطلب الكلي، وبالتالي فإن أرباب العمل في مواجهة مع قيد التوظيف (Contrainte débouche). [1]

المطلب الثاني: النظريات الحديثة

تختلف تحاليل النظريات الحديثة حول تفسير البطالة تبعا لسوق العمل

أولا– نظرية البحث عن العمل :

هذه النظرية في السبعينات، ترتكز على صعوبة توفر المعلومات عن سوق العمل، حيث أنها تصف حالة وجود بطالين ومناصب شغل شاغلة في نفس الوقت، إلا أن عملية البحث عن العمل تعد مكلفة وتتطلب وقت، لأن البطال عندما يقوم بالبحث فإنه ينفق المال من أجل تنقلاته أو لشراء المجلات... تعتمد هذه النظرية على الفرضيات التالية:

1. التفرغ الكامل للأفراد لجمع المعلومات اللازمة.
2. الباحثون على علم بالتوزيع الإحتمالي للأجور المختلفة.
3. هناك حد أدنى للأجر ولن يقبل الباحث الحصول على أقل منه ويقبل أجر أعلى منه .[2]

ثانيا– نظرية رأس المال البشري :

قام ج. س. بيكر (G. S. BECKER) سنة 1964. بإعطاء تحليل جديد لتفسير إختلال سوق الشغل المتمثل في البطالة حيث إنطلق من فكرة معارضة الفرضية الثانية للنظرية النيوكلاسيكية التي تعتبر أن العمل متجانس، ركز "بيكر" في تحليله على الجانب التعليمي أو المستوى التعليمي لطالب الشغل في تفسيره لهذا الإختلال وقام قبله س. ستيغلر (S. Stigler) سنة 1962 بإدخال فكرة جديدة لتفسير نفس الظاهرة منطلقا من نقد الفرضية الرابعة للنظرية النيوكلاسيكية التي تقول أن هناك معلومات كاملة يمتلكها الأعوان الاقتصاديين حول سوق الشغل ،حيث يقترح تحليل مبني على أساس مدة البحث عن الشغل من طالبه.

– ظهرت نظرية رأس المال البشري أمام ظاهرة مزدوجة:

1. عدم قدرة دوال الإنتاج التي تقدر العمل من جانب كمي فقط على تفسير التنمية.
2. الصعوبات التي واجهتها المقاربات النيوكلاسيكية الخاصة بسوق الشغل لتفسير التباين في الأجور.

[1] العايب عبد الرحمان، البطالة و إشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي-حالة الجزائر-،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2003-2004 ، ص14-16.

[2] شلالي فارس ، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009، مذكرة الماجستير،2004-2005،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص27.

معتمدة على ثلاث فرضيات أساسية :

1. كل استثمار في رأس المال البشري يرفع من القدرات الإنتاجية للفرد؛
2. كل استثمار في رأس المال البشري يستلزم نفقات ، ومنه فإن الإستثمار لا يتحقق إلا إذا توقع الفرد أنه سيحصل من خلاله على ربح يعوضه نفقاته التي يفترض أن تكون نقدا؛
3. الطلب على التعليم مرتبط بمتطلبات المؤسسات، مع ترك التنظيم والضبط للسوق.

تعتبر هذه النظرية أولا وقبل كل شيء نظرية عرض للعمل ، حيث تنظر إلى جانب عرض العمل فقط مهملة جانب الطلب العمل ، لهذا تعتبر من النظريات الجزئية التي تفسر سوق الشغل ، تحاول نظرية رأس المال البشري إيجاد تفسير واضح لظهارتين في آن واحد هما : إختلاف الأجور وتطور البطالة وباعتبارها تحليلا مفسرا للبطالة ،كما تفترض النظرية وجود صنفين من الأشخاص: فئة قليلة ذات قدرات تدريبية عالية، والفئة الأخرى الغالبة لا تملك مؤهلات تعليمية، إذ تمارس أعمالا متردية وفي أغلب الحالات تكون في بطالة سافرة .[1]

ثالثا– نظرية الأجر المكافئ :

تقوم هذه النظرية على فكرة أساسية وهي أن أرباب العمل يدفعون أجور مرتفعة للعمال تفوق الأجر التوازني في السوق لتشجيع العمال من أجل رفع إنتاجيتهم مما يجلب أفراد آخرون لعرض قوة عملهم وبالتالي تظهر البطالة .[2]

رابعا– نظرية تجزئة السوق:

تبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات العمل، وتهدف إلى تفسير أسباب وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى، تفترض النظرية وجود نوعين من الأسواق وفقا لمعيار درجة الإستقرار، كما تفترض أن عنصر العمل لديه القدرة على الإنتقال والتحرك داخل كل سوق، ولا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين، وذلك لإختلاف السوقين من حيث خصائص الأفراد والوظائف بكل منهما.

– **السوق الرئيسي** : سوق المنشئات كبيرة الحجم التي تستخدم فنونا إنتاجية كثيفة رأس المال وعمالة على درجة عالية من المهارة، ومن ثمة يتميز هذا السوق بفرص عمل أفضل وأجور أعلى، كما تتسم ظروف العمل فيه بدرجة عالية من الاستقرار.

[1] مختاري خالد ، استخدام الادوات الكمية في تقدير نموذج البطالة دراسة ميدانية لولاية المسيلة ، مذكرة الماستر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة : الجزائر، 2015-2016، ص ص 38-39.

[2] سامي خليل، نظريات الاقتصاد الحديث الكلي، الكتاب الثاني، الكويت، 1994، ص1013.

– **السوق الثانوي** :هو سوق المنشئات الصغيرة التي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة مكثفة للعمل، ويتسم هذا السوق بانخفاض الأجور ، فضلا لتعرضه لدرجة أكبر من التقلبات، ومن ثمة يكون العمال في هذا السوق أكثر عرضة للبطالة. [1]

خامسا– نظرية العقود الضمنية :

تقوم نظرية العقود الضمنية على أساس أن الإتفاقات المبرمة بين العمال وأصحاب العمل قد تكون غير رسمية أو ضمنية ،معناه أنه ليس من الضروري صياغة هذه الإتفاقات بشكل رسمي ومكتوب وهي تنطلق من أن الأجور لا تنتقل نحو الأعلى أو الأسفل عند إنخفاض الطلب على العمل وذلك راجع إلى ما يلي :

1. الأجور لا تتطور بدلالة تغيرات الطلب على العمل، ذلك لأن المستخدمين يقدمون عقود للعامل تضبط تقلبات قيمة المنتوج خلال الدورة الاقتصادية .
2. عندما ترتفع أسعار المنتوج فإن الأجور تبقى تحت قيمة منتوج العمال، والمستخدمون يحتفظون بالفرق كقسط تأمين، أما في حالة الظروف الأقل إنعاشا يقوم المستخدم بتعويض العمال وذلك بتقديم نسبة معينة منزوعة من هذا الإيراد المؤمن.
3. للمؤسسات موقف حيادي اتجاه الخطر، فهي تهتم بالمجموع الكلي للأجور المقدمة خلال عدة فترات وبالتالي فهي على استعداد لتسوية كافة التقلبات التي يمكن أن تطرأ ،بينما ينفر العمال من هذا الخطر ويفضلون أجرا ثابتا.

تفترض نظرية العقود الضمنية أن العمال على غير إستعداد لتحمل مخاطر هذه العقود خاصة تلك التي تتعلق بعدم إستقرار الأجر الممنوح من طرف صاحب العمل.[2]

سادسا– نظرية إختلال السوق:

تقوم هذه النظرية على فرض جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، ويرجع ذلك إلى عجزهما عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق توازن سوق العمل، ونتيجة لذلك يتعارض سوق العمل لحالة الإختلال والتي تتمثل في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب ، مما يقود إلى البطالة الإجبارية ويمكن أن ينطلق نفس التحليل على سوق السلع والخدمات، لا يكون عن طريق الأسعار و الأجور بل عن طريق الكميات.

[1] دادن عبد الغني و بن طجين محمد عبد الرحمان ، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مجلة الباحث ، عدد10/2012،جامعة قاصدي مرباح: ورقلة ، ص 179.

[2] شلالي فارس ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 28-29.

لا تقتصر النظرية على البحث عن أسباب البطالة في إطار دراسة سوق العمل فحسب وإنما تسعى أيضا لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع وبتفاعل هاذين السوقين ينتج نوعين من البطالة هما:

النوع الأول: ويتميز بوجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه، ويترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل أو رجال الأعمال بتشغيل عمالة إضافية لوجود فائض في الإنتاج لا يمكن تصريفه وهو ما يتطابق مع التحليل الكينزي .

النوع الثاني: في هذه الحالة تقترن البطالة في سوق العمل بوجود نقص في العرض من السلع عن الطلب عليها ،وتكون أسباب البطالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال، مما يدفع المستخدمين إلى عدم زيادة كل من عرض السلع ومستوى التشغيل بسبب انخفاض ربحية الإستثمارات وهو ما يتطابق مع التحليل الكلاسيكي.[1]

[1] سليم عقون ، مرجع سبق ذكره ، ص 31.

خلاصة :

حاولنا في هذا الفصل تقديم المفاهيم المتعلقة بالبطالة من خلال المبحث الأول حيث تبين لنا أن للبطالة مفاهيم متعددة ومتنوعة ولكن كلها تنطلق بالاعتماد على تعريف المكتب الدولي للعمل، وقد تعرفنا على الأنواع المختلفة للبطالة كل نوع له أسبابه الخاصة الذي يختلف عن النوع الآخر، ورغم صعوبة تحديد حجم البطالة إلا أنه يتبع طريقة واحدة لقياسها، أما عن أسباب البطالة فهي كثيرة ينتج عنها تأثيرات غاية في الخطورة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، أما في المبحث الثاني تحدثنا عن الاختلاف بين وجهات نظر مدارس والنظريات المفسرة للبطالة.

الفصل الثاني:

تحليل واقع واتجاهات البطالة في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول: واقع سوق العمل في الجزائر

المطلب الأول: عرض وطلب العمل في الجزائر

المبحث الثاني: اتجاهات ظاهرة البطالة في الجزائر

المطلب الأول: تطور ظاهرة البطالة

المطلب الثاني: خصائص ظاهرة البطالة

المبحث الثالث: أسباب البطالة والسياسات المتبعة للحد منها

المطلب الأول: أسباب البطالة

المطلب الثاني: السياسات المتبعة للحد من ظاهرة البطالة

خلاصة

تمهيد:

سنحاول في هذا المبحث تحليل واقع و اتجاهات البطالة في الجزائر، إذ تعتبر مشكلة البطالة من أهم المشاكل التي تواجه معظم الاقتصاديات وخاصة اقتصاديات الدول النامية، فالجزائر وغيرها من الدول تعاني من هاته المعضلة فهي تشكل هاجسا كبيرا لها، إذ نسعى في هذا المبحث إلى الإلمام بمختلف جوانب البطالة في الجزائر وذلك بالتطرق بدأية إلى تحليل واقع سوق العمل في الجزائر ثم التطرق إلى اتجاهات ظاهرة البطالة في الجزائر وأخيرا ذكر أهم أسباب البطالة والسياسات المتبعة للحد منها.

المبحث الأول: واقع سوق العمل في الجزائر

المطلب الأول: عرض وطلب العمل في الجزائر

أولا – عرض العمل: يعتبر عرض العمل عموما دالة لعدة عوامل رئيسية لعل أهمها هو معدل النمو السكاني ودرجة انتشار التعليم، ويمكن توضيح أهم هذه العوامل في الجزائر كما يلي:

1. النمو السكاني ونمو السكان النشطين:

عرفت الفترة منذ الاستقلال إلى 1979 نموا ديمغرافيا سريعا حيث ارتفع عدد السكان سنة1970 إلى 13.309 مليون نسمة، بعدما كان يقدر ب 10.458 مليون نسمة سنة 1962، أي زيادة قاربت 3 ملايين نسمة في ظرف 8 سنوات، لينتقل هذا العدد إلى 18.120 مليون نسمة سنة 1979 أي بنسبة زيادة مقارنة بما كان عليه سنة 1962 تقدر ب 73.26 %، وهي نسبة مرتفعة جدا.

أما خلال الفترة 1980 –1989 فقد تم ايلاء اهتمام كبير للمسألة السكانية التي كانت تهدد التنمية وتعتبر عائقا في طريقها لذا عرفت هذه الفترة انخفاضا في وتيرة تزايد النمو الديمغرافي راجعة إلى تطبيق برامج التنظيم أو التخطيط العائلي وانتشار استعمال وسائل منع الحمل، حيث ارتفع عدد السكان سنة 1990 إلى 25.022 مليون نسمة بعدما كان في بداية فترة الثمانينات 18.666 مليون نسمة، أي بنسبة زيادة قدرها 25.40 %، وهي نسبة أقل بكثير مما كانت عليه خلال فترة السبعينات، وقد شهدت الفترة الممتدة منذ أوائل التسعينات تراجعا في وتيرة النمو الديمغرافي بالمقارنة مع السنوات السابقة، ويرجع ذلك في تسعينات إلى تراجع الظروف المعيشية، وسوء الأوضاع الاقتصادية، وكذلك تدهور القدرة الشرائية، حيث عانت الجزائر من الديون الخانقة بعد انخفاض الايرادات اللازمة لتغطيتها، ولجأت إلى الاستدانة و تدويل الديون لإستعادة توازنها وإستقرارها الاقتصادي.

تراجع الاهتمام بالسياسة السكانية خلال هذه الفترة، التي شهدت تدهورا خطيرا في الوضع الأمني والسياسي، الأمر الذي أثر على كل نواحي الحياة العامة وأدى إلى تقلص عدد المواليد وبالتالي انخفاض وتيرة النمو السكاني، كما أنه ناجم عن التحسن الكبير في صحة المرأة وتعليمها منذ الألفية الجديدة، كما أسهم تأخير تكوين الأسر والناجم عن عدم وجود مساكن أسعار معقولة وإرتفاع البطالة في أوساط الشباب مما أدى في انخفاض معدلات الخصوبة، حيث تراجع معدل النمو السكاني من 3.1 % سنة 85 إلى1.9% سنة 95 عام 2008 وقد عرف نموا متذبذبا خلال الفترات الموالية حيث قدر سنة 2013, 2014 ب 2.26 % و 2.08% على التوالي، كما يمكن ملاحظة نقص نسبي في الفئة العاملة التي تتراوح ما بين 15 و 24 سنة من عمرها وسبب ذلك هو تخصيص أكبر وقت متاح لدى هذه الفئة في

الدراسة أو التأهيل مما يؤجل دخول هذه الفئة إلى السوق وفيما يخص الفئة المشتغلة فيمكن تقسيم أهم المراحل التي مرت بها كما يلي :

- **الفترة من 1989 إلى 2000**: وهي الفترة التي تميزت بانتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق، وتسجيل تدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث تعتبر هذه المرحلة أسوء المراحل وقد سجلت مناصب الشغل انخفاضا إلى 27 ألف منصب، إضافة إلى تراجع دور الدولة في الاقتصاد مع العلم أن غالبية المناصب هي مناصب حكومية بالإضافة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي والوضع الأمني الذي عطل حركة الاقتصاد بصفة عامة .
- **الفترة بعد سنة 2000**: في هذه الفترة ارتفعت مناصب الشغل بسبب إنتعاش الحركية في القطاع الخدمي وقطاع البناء والأشغال العمومية وأيضا بفضل برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو .

وعموما فإن كلا من الفئة النشيطة والفئة العاملة بشكل خاص تميزتا بعرض كبير رغم الظروف والمشاكل الاقتصادية المهمة التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال وإلى وقتنا الحالي ويمكن توضيح تطور كل منهما كما يلي:[1]

جدول(01): تطور عدد السكان النشطين و المشتغلين **(الوحدة: بالآلاف)**

السنوات	عدد السكان النشطين	عدد السكان المشتغلين
2000	8690	6179
2001	8568	6228
*2002	9305	5462
2003	8762	6684
2004	9470	7798
2005	9493	8044
2006	10110	8869
2007	9969	8594
2008	10315	9145
2009	10544	9472
2010	10812	9735

[1] سمية بلقاسمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 235-236.

9599	10661	2011
10170	11423	2012
10778	11964	2013
10566	11716	2014
10594	11932	2015
10845	12117	2016
10858	12298	2017

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

***سنة 2002: البنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2004**

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه بين سنة 2000 إلى 2014 هناك زيادة ونقصان في كل من عدد السكان النشطين والمشتغلين، بينما من سنة 2015 إلى 2017 فنلاحظ أن هناك ارتفاع تدريجي في عدد السكان النشطين و المشتغلين.

2. العمالة غير الرسمية:

لعب القطاع غير الرسمي دورا هاما في عملية خلق فرص العمل مما يجعل معدلات البطالة تفقد دلالتها، فقد شكل القطاع غير الرسمي في الجزائر نسبة 27%من مجموع العمالة في سنة 2007، بينما لم يتجاوز نسبة 20% سنة 2000، وبما أن جميع عمليات التوظيف الحكومية توصف بأنها رسمية، فإن هذا المؤشر يميل إلى التقليل من شأن المساهمة الحقيقية للقطاع غير الرسمي في خلق فرص العمل، إن حصة التوظيف في القطاع غير الرسمي بلغت 42.6 % في سنة 2007، وفقا لذلك فإن مساهمة القطاع غير الرسمي في2007 تصل إلى 150 ألف وظيفة جديدة كل عام، أي ما يعادل 45%من فرص العمل المستحدثة خلال تلك الفترة. وتظهر الإحصاءات الرسمية أن الانخفاض في معدل البطالة سار جنبا إلى جنب مع تنامي القطاع الغير الرسمي[1]. و قدر العمل غير الرسمي خارج قطاع الزارعة وحسب مفهوم المكتب الدولي للعمل، بعدد: 3921000 مشتغل سنة 2010، وتعتبر هذه الفئة غير منتمية لنظام الحماية الاجتماعية، وتشكل ما قيمته 45.6% من إجمالي اليد العاملة خارج قطاع الزارعة. ولقد شهدت اليد العاملة غير

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000_2011، مجلة الباحث، العدد10، 2012، ص 07.

الرسمية ما بين سنوات2001 حتى 2010، تطورا واضحا وسريعا مقارنة بالعمل الرسمي، بعدد اجتاز 1648000 نسمة إلى 3921000 نسمة أي تضاعف العدد في مدة 10سنوات فقط.

أما بالنسبة لتوزيع هذه الفئة حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة، فإن45.3 %من العمل غير الرسمي تندرج في قطاع التجارة والخدمات، بينما 37.4% في قطاع البناء والأشغال العمومية، و 17.3 % في قطاع الصناعة. نصف هذه الفئة تقريبا47.9% يتشكل من أجزاء غير دائمين و 44.3 % يعملون لحسابهم الخاص و فيما يخص المستوى التعليمي والتأهيلي لهذه الفئة، فحوالي 79.8% هم عاملون لم يتجاوزوا المرحلة المتوسطة في حياتهم الدراسية، وبالتالي فإن نسبة العمالة غير الرسمية في الجزائر معتبرة جدا، وهو ما يترتب عليه العديد من الآثار الإقتصادية والإجتماعية السلبية ويعود السبب وراء هذه العمالة الغير شرعية إلى عدم توفر مناصب عمل تمتص هذا الحجم.[1]

ثانيا – طلب العمل

يتناول جانب الطلب على العمل عدة عناصر لعل أهمها يتمثل في هيكل التوظيف، توزيع العاملين على مختلف القطاعات الاقتصادية والوظائف الاجتماعية، وكذلك توزيعهم حسب النوع والعمر والشهادة والمنطقة...الخ.

ويتمثل جانب الطلب على العمل في المؤسسات وأصحاب الأعمال بصفة عامة، ويتأثر هذا الجانب بعدة عوامل تتمثل فيمايلي: معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي، وتطور الاستثمار وأساليب الانتاج.

1. **معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي**: ويعتبر أهم عامل محدد للطلب على قوة العمل، وقد شهدت الجزائر في السبعينات وحتى منتصف الثمانينات من القرن العشرين معدلات مرتفعة لنمو الناتج الداخلي، وبالتالي إرتفع معدل الطلب على العمل مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة.

أما خلال تطبيق سياسة التثبيت لسنة 1989 فقد تراجعت نسبة النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ، لتعاود بعد ذلك الإرتفاع، ويلاحظ أنه كلما إرتفع معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي وبالتالي زيادة نسبة النمو الاقتصادي، فإن معدلات الطلب على العمل سترتفع وهو ما يساعد على تقليص نسبة البطالة في الاقتصاد الوطني.

2. **تطور الإستثمار**: إن تطور معدلات الإستثمار الكلي ونمط تخصيص هذه الإستثمارات يؤثران على الطلب على العمل، حيث يعتبر معدل الإستثمار هو المتغير الرئيسي المحدد لمعدل النمو في الاقتصاد الوطني في الأجلين المتوسط والطويل، باعتبار أن الإضافة للطاقة الإنتاجية تنتج من زيادة الاستثمار.

[1] هاجر رماش، اتفاق الشراكة الأوروجزائرية و سوق العمل في الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة2: الجزائر، 2012_2013، ص106.

وبالتالي فهذا الأخير هو الذي يحدد الطلب على اليد العاملة وقد شهدت الجزائر نموا في الاستثمار الكلي في فترة السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين، وذلك بوضع زيادة الاستثمارات وخاصـــة في القطاع الصناعي كإحدى أهم أولوياتها، وذلك عن طريق تخصيص جزء هام من الدخل الوطني لهذا الغرض، ويظهر ذلك جليا من خلال مخططات التنمية، حيث ارتفع حجم الاستثمارات من 26.4% في الفترة(1967_1969) (المخطط الثلاثي)،إلى 44.6%في الفترة (1980_1984) (المخطط الخماسي الاول)، وعندما انهارت أسعار النفط في الأسواق العالمية في عام 1986، بدأت الاستثمارات في التراجع وذلك لأن المحروقات شكلت 98.5% من صادرات الجزائر، وبالتالي أصبحت معدلات النمو الاقتصادي سالبة، مما أدى إلى ارتفاع البطالة ومعدل التضخم وزيادة حجم المديونية الخارجية، وكلما زاد إرتفاع حجم المديونية وخدمة الدين زاد انخفاض الطلب على اليد العاملة وبالتالي ترتفع معدلات البطالة أكثر كما أن كيفية تخصيص الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، تعتبر عاملا هاما لتحديد الطلب على اليد العاملة والتأثير فيه.

3. **أساليب الإنتاج**: إن أساليب الإنتاج لها تأثير على جانب الطلب على اليد العاملة في سوق العمل، وما إذا كانت تعتمد على وسائل إنتاج كثيفة العمل، أو كثيفة أرس المال، ونجد أن وسائل الإنتاج كثيفة رأس المال معتمدة بكثرة، سواء في القطاع العام أو الخاص، وهو ما يؤثر في خلق فرص العمل، ويترتب عليه زيادة معامل رأس المال إلى العمل في الصناعة بكل أنواعها، بالإضافة إلى تفضيل سياسة التحديث داخل القطاعات على حساب سياسة التشغيل في ظل غياب سياسة واضحة تضع التشغيل كهدف محوري لها، كما أن السياسات الحكومية تشجع اقتناء تقنيات كثيفة رأس المال مدخرة للعمل، وذلك عن طريق الإعفاءات الجمركية، والقروض ودعم أسعار الوقود وغيرها، متجاهلة في نفس الوقت عنصر العمل، ووفرته وهو ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على اليد العاملة ومنها تفاقم ظاهرة البطالة.[1]

[1] سمية بلقاسمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 240-241.

المبحث الثاني: اتجاهات ظاهرة البطالة في الجزائر

المطلب الاول : تطور ظاهرة البطالة

أولا– البطالة في مرحلة المخططات التنموية: تميزت هذه الفترة بإقرار نظام الاقتصاد المخطط وباستثمار المركبات الصناعية الكبرى، وقد احتل التشغيل أهم اهتمام هذه المخططات، التي كانت تحتمل في طياتها مشاريع واسعة النطاق وراء الطلب على اليد العاملة .وقد شهدت هذه الفترة أربعة مخططات تنموية: مخطط ثلاثي (1967-1979)، مخططين رباعيين (1970-1977) ومخطط خماسي أول (1980-1984).

نستثني المخطط الخماسي الثاني لكون ظروفه تختلف عن ظروف باقي المخططات استحوذت المشروعات الصناعة على 51.95% من إجمالي الاستثمارات باعتبار هي وحدها المشروعات الكفيلة بضمان الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات وتوفير فرص العمل بالقدر الكافي، حيث انتقل المتوسط السنوي للاستثمار الصناعي العمومي من 1.6 مليار دينار ما بين 1967- 1969 إلى 11.8 مليار دينار ما بين 1970-1977، ليرتفع المبلغ إلى 19.6 مليار خلال الفترة 1978 – 1985 . وقد انعكس حجم هذه المشاريع الاستثمارية على معطيات الشغل حيث انتقل عدد مناصب الشغل من 1748000 في سنة 1967 إلى 2336000 سنة 1977(بمتوسط 53000 منصب خلال الفترة 1967-1977) ليصل العدد إلى 3840000 سنة 1985 بمتوسط 122000 منصب خلال الفترة (1978-1985) ليكون إجمالي عدد المناصب المنجزة خلال الفترة حوالي مليوني منصب عمل، هذا ما أدى انخفاض معدلات البطالة من حوالي 33% سنة 1967 إلى 22% سنة 1977 لتنتقل إلى 9.7% سنة1985.

خلال هذه المرحلة ظهر الديوان الوطني لليد العاملة، وظيفته الأساسية تنظيم ومراقبة اليد العاملة المهاجرة ومع تحسن الجباية البترولية سنة 1973، وقصد توقيف هذه الهجرة قامت الحكومة بتسطير برامج استثمارية امتصت اليد العاملة القادمة إلى السوق، ومع حلول الأزمة البترولية 1985 أصبحت المؤسسات الاقتصادية عاجزة عن خلق مناصب عمل، مما أدى إلى محدودية عمل هذه المصلحة .

ثانيا– تطور البطالة في ظل أزمة النفط : بمقارنة المخطط الخماسي الثاني مع المخططات السابقة نجد اختلافا كبيرا في مجال التشغيل ومعطياته مما أدى إلى نتائج مختلفة أيضا، فابتداء من سنة 1985 سجل انخفاضا عالميا في اسعار النفط، وتواصلت نزعة الانخفاض هذه حتى بلغت ذروتها سنة 1986، هذا الوضع الصعب نتج عنه انخفاض الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 35% من جهة واللجوء إلى الاستدانة من جهة أخرى حيث عرفت المديونية مستويات لم تعرفها من قبل .

وذلك ما تعكسه معدلات البطالة فخلال هذا المخطط شوهد ارتفاعا كبيرا في تلك المعدلات، حيث وصلت النسبة إلى الضعف بين بداية المخطط (من 9.7% سنة 1985 إلى 18.1% سنة1989) تلك المعطيات السلبية التي شهدها الاقتصاد الجزائري لم تسمح للحكومة بتسطير أي برامج أو سياسات للتخفيف من حدة أزمة البطالة.

ثالثا–أزمة البطالة في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية:

الشكل رقم (01): تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1990–1999

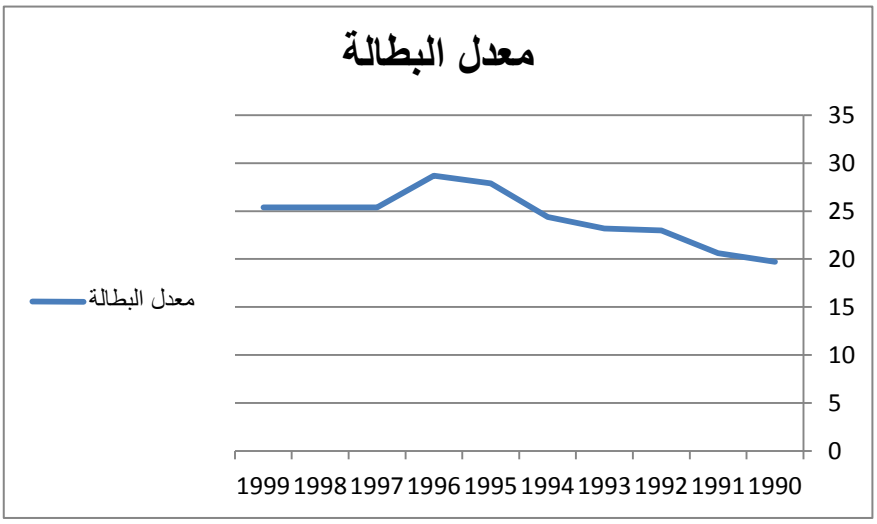

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (01) .

نتج عنه ارتفاع عوائد البترول خلال النصف الأول من الثمانينات، زيادة في واردات الجزائر وخاصة في السلع الاستهلاكية، والتي نتج عنها زيادة في عدد السكان خلال تلك الفترة. لكن مع حدوث أزمة البترول سنة 1985 انخفضت إيرادات الجزائر إلى النصف تقريبا وتفاقمت أزمة الديون .

وقد أدت هذه الظروف بالحكومة إلى التوقف والانتقال بالسياسة الاقتصادية من الاقتصاد الموجه اداريا وخطط التنمية إلى اقتصاد السوق، وذلك عن طريق اصلاحات جذرية وهي ما عرفت ببرامج الاصلاح (التعديل) الهيكلي الذي اتبعته الحكومة نهاية الثمانينات .

ومنذ انطلاق تطبيق برامج التعديل الهيكلي لم يعرف معدل البطالة تراجع، حيث كان معدل البطالة 19.7% سنة 1990 لينتقل إلى حوالي 29% سنة 1999، حيث صرحت وزارة العمل في 11 ماي 1998 أن عدد مناصب الشغل المفقودة قدر بحوالي 637188 منصب شغل، هذا وإن الاقتصاد الوطني لم يعد قادرا على خلق ربع الطلب الاضافي المتزايد، فقد استقر معدل خلق مناضب الشغل في معدل 40000 منصب خلال 1994 و 1999، أما بعدها فلقد استمر التدهور ليصل إلى 27000 منصب جديد فقط سنويا دون أن ننسى المركبة الأصلية للبطالة المتمثلة

في الطلب الإضافي الناجم عن النمو الديمغرافي حيث يجب أن ننتظر ما يقارب 200 إلى 300 ألف طلب جديد كل سنة .

رابعا– البطالة في مرحلة انتعاش الاقتصاد الجزائري 2001–2010 :

الشكل رقم (02): تطور معدلات البطالة للفترة 1990–2016

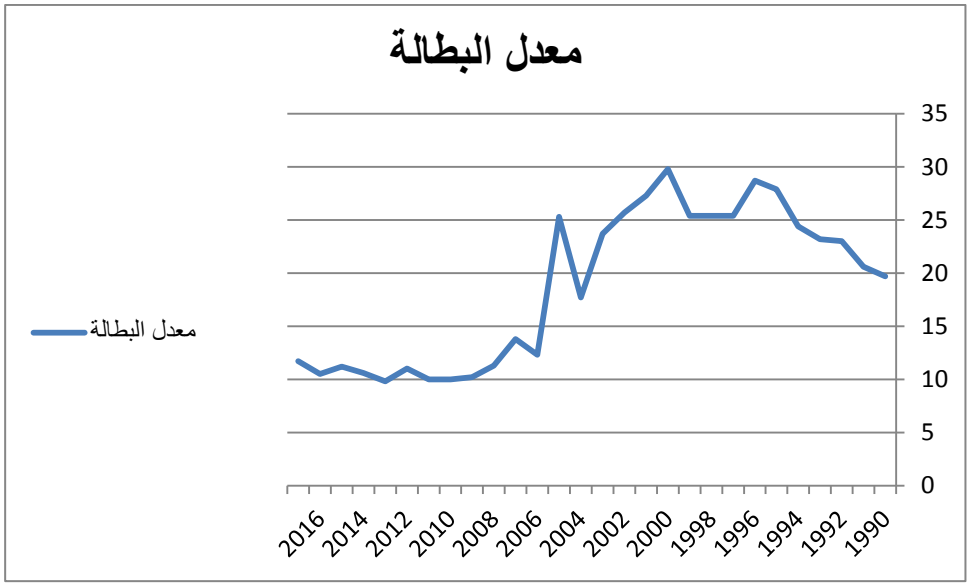

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (02) .

للتخفيف من الوضعية الإجتماعية المتردية الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية، تدخلت الدولة لمؤازرة الفئات المتضررة من البطالة، الفقر وأزمة السكن، ولحسن الحظ ارتفعت إيرادات الجزائر بارتفاع أسعار النفط، مما مكن الحكومة من تسطير برنامج الانعاش الاقتصادي 2001–2004، حيث خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار . ودعم هذا البرنامج ببرامج أخرى مثل برنامج التنمية الفلاحية والريفية، وبرامج وتمويل مختلف برامج دعم الشباب.

كان لهذا البرنامج أثرا ايجابيا على سوق العمل، مما أدى إلى تقليص حجم البطالة، فقد كان عدد البطالين سنة 2001 حوالي 2.3 مليون بطال (بنسبة بطالة 27.3%) ليصل إلى 2078270 بطال سنة 2003 ليصبح معدل البطالة 23.7 %، وذلك حسب التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات في سبتمبر 2003 حول الشغل والبطالة . ثم إلى 17.65% عام 2004، وكان هذا التراجع بسبب الزيادة الهامة في فرص التشغيل باستحداث حوالي 720 الف منصب شغل جديد منها 230 الف منصب مؤقت، وما يميز البطالة في هذه المرحلة هي بطالة الشباب حيث وصل هذا المعدل في سنة 2004 إلى 49 % في صفوف الاقل من 20 سنة و44% في الفئة ما بين 20 إلى 24 سنة، في نفس السنة نجد ما يقارب $^{3}/_{4}$ من البطالين هم اقل من 30 سنة. كما تجدر الاشارة إلى تطور

نصيب مساهمة القطاع الخاص في التشغيل، حيث تمكن من خلق ما يعادل 2.5 مليون منصب عمل خلال 2001-2005. وقد اعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ 7 افريل 2005 عن برنامج تكميلي خماسي ضخم يمتد على مدار 5 سنوات (2005-2009) وهو مشروع يهدف إلى تدعيم النمو .

رصد له 4200 مليار دينار، يهدف إلى نفس اهداف البرنامج السابق، يمكن من استحداث مليوني منصب عمل بمختلف انواعها لامتصاص العرض الزائد من قوة العمل في السوق ذلك ما أدى إلى الانخفاض الملموس في معدلات البطالة حيث انتقلت نسبة البطالة من 15.3% إلى 11.3% بين سنتي 2005-2008. [1]

المطلب الثاني: خصائص ظاهرة البطالة

تتميز البطالة في الجزائر بالخصائص التالية :

أولا- توزيع المشتغلون و البطالون حسب الجنس :

يشير الشكل أدناه إلى توزيع البطالون والمشتغلون من حيث الجنس، والهدف من ذلك هو معرفة أين تكون البطالة والتشغيل مرتفعة عند الذكور أو الإناث .

الشكل رقم (03) : توزيع البطالين والمشتغلين من حيث الجنس

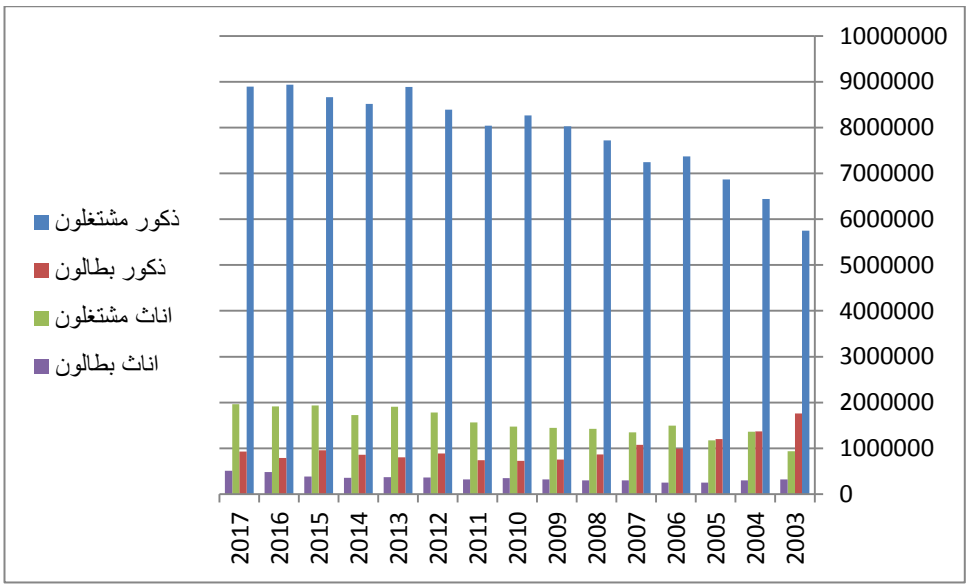

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (03).

بالنسبة لتوزيع المشتغلون حسب الجنس فإن عدد الذكور أكبر بكثير من عدد الإناث من 2003 إلى 2017، أما بالنسبة لتوزيع البطالون فنلاحظ أن البطالة تمس فئة الذكور أكثر من الإناث إذ نلاحظ في سنة 2004 كان عدد

[1] دادن عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص ص179-184.

الذكور البطالين 1370415 بطال، أما في سنة 2015 فنلاحظ أن العدد انخفض إلى 954000 بطال وهذا السبب راجع إلى دعم الدولة لفئة البطالين .

ثانيا– توزيع المشتغلون والبطالون حسب الطبقة :

يشير الشكل أدناه إلى توزيع المشتغلون والبطالون حسب الطبقة، والهدف من ذلك هو معرفة أين تكون البطالة والتشغيل مرتفعة في الحضر او الريف .

الشكل رقم (04): توزيع المشتغلون والبطالون حسب الطبقة

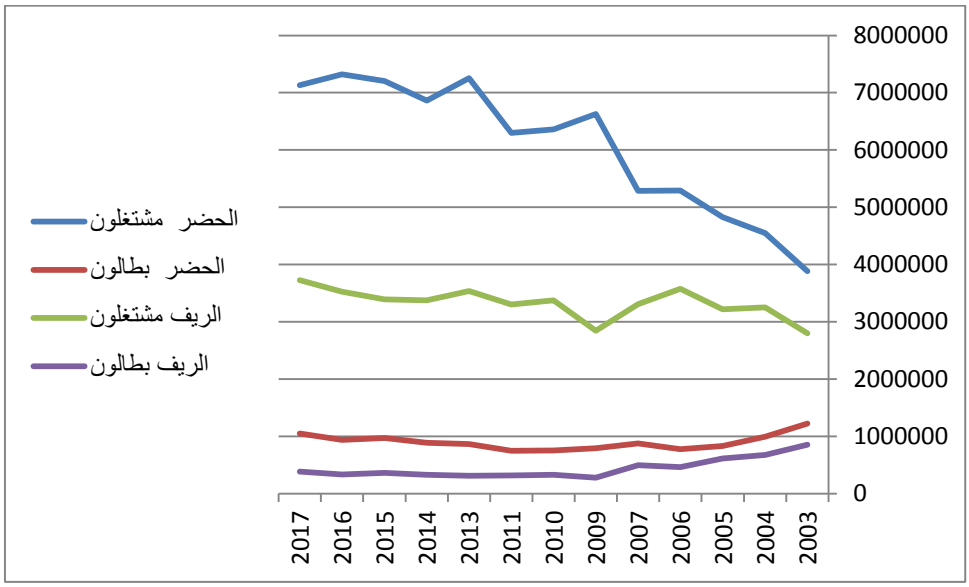

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (04).

بالنسبة لتوزيع حسب الطبقة فإن حجم البطالة والتشغيل كبير بالنسبة لمنطقة الحضر إذ نلاحظ أن حجم البطالة في سنة 2013 بلغ 864000 بطال أما بالنسبة لحجم التشغيل فقد بلغ 7253000مشتغل، إذ ما قورنت بحجم البطالة والتشغيل في الريف إذ نلاحظ أن حجم البطالة في سنة 2013 بلغ 311000 بطال أما بالنسبة لحجم التشغيل فقد بلغ 3536000، وعلى مختلف سنوات الدراسة تبقى البطالة في المدينة أكبر من الريف .

ثالثا– توزيع المشتغلون حسب القطاع الاقتصادي:

يشير الشكل أدناه إلى توزيع المشتغلون حسب القطاع الاقتصادي والهدف من ذلك معرفة أي القطاعات أكثر تشغيل .

الشكل رقم (05): توزيع المشتغلون حسب القطاع الاقتصادي

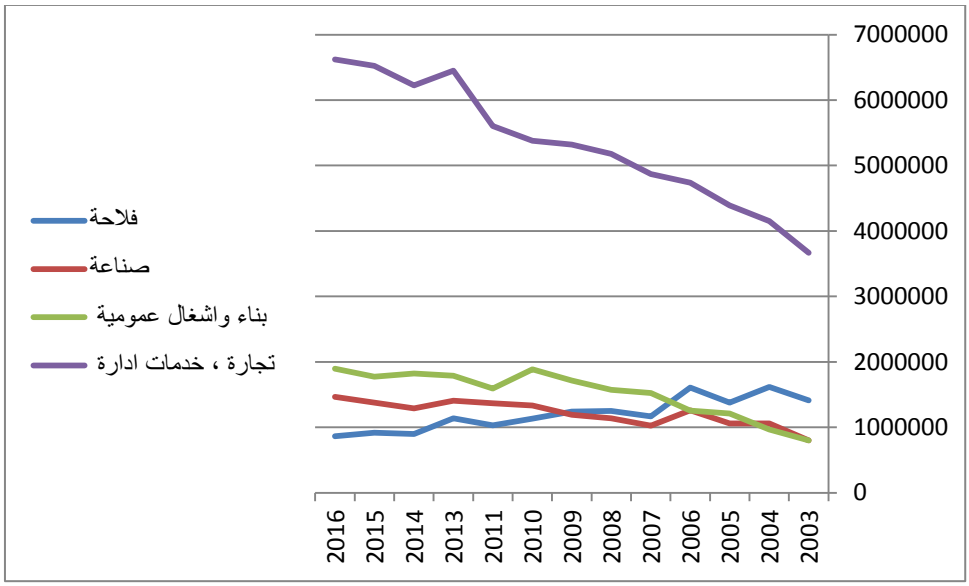

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (05).

نلاحظ من الشكل أعلاه أن القطاع الأكثر تشغيلا في الفترة ما بين 2003 و2007 هو قطاع التجارة وخدمات الادارة ثم يليه قطاع الفلاحة ثم قطاع البناء والاشغال العمومية ثم قطاع الصناعة، أما في الفترة ما بين 2008 و 2016 نلاحظ أن قطاع التجارة وخدمات الادارة ظل هو القطاع الأكثر تشغيلا ثم قطاع البناء واشغال العمومية ثم قطاع الصناعة وأخيرا قطاع الفلاحة .

رابعا– توزيع المشتغلون والبطالون حسب الفئة العمرية :

الشكل رقم (06) : توزيع المشتغلون والبطالون حسب الفئة العمرية

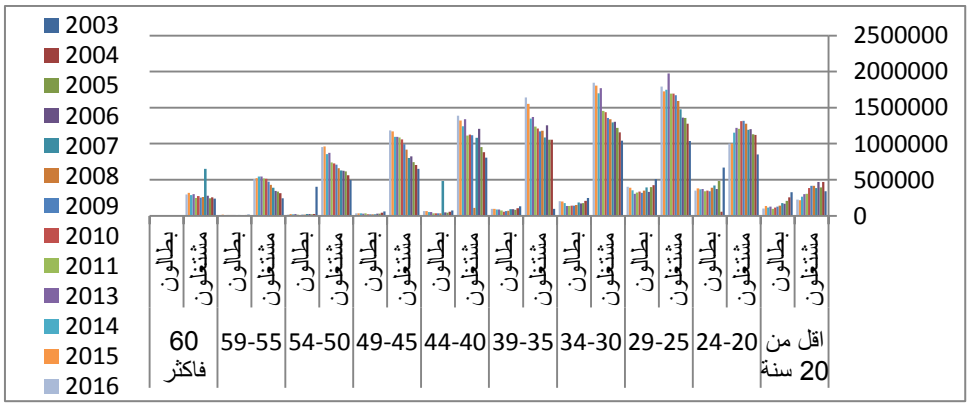

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (06) .

يوضح لنا الشكل توزيع البطالة حسب فئات العمر خلال السنوات الموضحة، حيث نلاحظ أن العاطلين على العمل معظمهم من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة حيث أن نسبة البطالة لدى هذه الفئة سنة 2006

كانت 70.1 %، ويلاحظ من جهة أخرى فإن الفئة من 20 إلى 24 هي الأكثر بطالة بنسبة 29.81% لترتفع إلى 30.1%سنة 2014، ويمكن إرجاع هذا الارتفاع أن هذه الفئة تتوافق مع السنوات التي يتخرج منها معظم الطلبة الجامعيين والمكونين في المعاهد، أما بالنسبة للمشتغلين فنلاحظ ارتفاع لعددهم في الفئة 20-24 ثم تبلغ ذروتهم في الفئة 25-29 ثم تبدأ بالانخفاض بداية من 30-34 .

خامسا- توزيع البطالون حسب المستوى التعليمي:

الشكل رقم (07) : توزيع البطالون حسب المستوى التعليمي

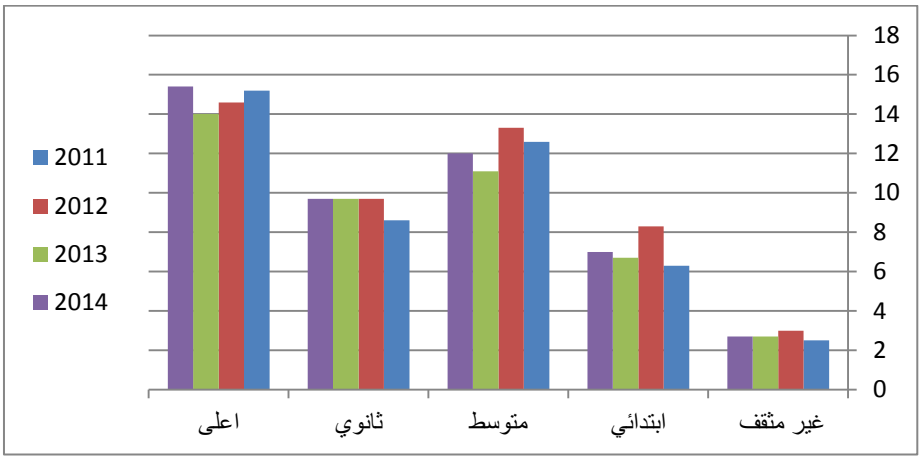

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم(07)

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة البطالة كانت أعلى خلال سنة 2014 حيث قدرت ب 15.4% عند المستوى التعليمي الأعلى إذا ما قارناها بسنة 2011 عند نفس المستوى إذ قدرت ب 15.2% وتكون أكبر أيضا إذا ما قورنت بالأطوار التي قبلها حيث سجلت خلال الطور المتوسط في سنة 2011 نسبة12.6% بينما في المستوى الأعلى سجلت 14.6% من نفس السنة وهذا يدل على أن أغلب المؤسسات الاقتصادية تعطي الأولوية في التوظيف للمؤهلين وذوي الخبرة المهنية .

من خلال ما تم إدراجه من خصائص لظاهرة البطالة في الجزائر يمكن القول أن وضعية التشغيل متدهورة خاصة في فئة الشباب ، وهذا ما قد ينجر عليه مشاكل تمس بالحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والجزائر ككل .

المبحث الثالث : أسباب البطالة والسياسات المتبعة للحد منها

المطلب الأول : أسباب البطالة

من أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم البطالة في الجزائر يمكن تشخيصها فيما يلي :

1. تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة وخاصة فيما يخص تدخلها لضمان حد أدنى للأجور، إذ أن تخفيض الأجور والضرائب هما الكفيلان بتشجيع الاستثمار وبالتالي خلق الثروات وفرص العمل ؛
2. اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات وضعف القطاعات الباقية التي لاتمثل سوى 2% من الميزان التجاري الجزائري ؛
3. استثمار الحكومة للأموال العامة في الأسواق المالية الخارجية مما يحرم البلد من مشاريع تخلق فرص عمل لأبناء الوطن؛
4. تمركز العمل في قطاع معين على قطاع آخر ؛
5. فشل نظم التعليم في إخراج أجيال متعلمة قادرة على تولي الوظائف ؛
6. تفاقم المديونية الخارجية للدول النامية والتي دفعتها إلى سياسات التقشف ؛
7. عدم نجاح القوانين المحفزة للاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي؛
8. الثقافة الاجتماعية السائدة في الكثير من الدول والتي تعيب على الفرد العمل في وظائف صعبة مما يخلق كم كبير من العاطلين.
9. تزايد العدد الكبير لسكان.[1]

المطلب الثاني: السياسات المتبعة للحد من ظاهرة البطالة

حاولت الحكومة إنشاء بعض المصالح للتخفيف من حدة البطالة أهمها ما يلي:

أولا– جهاز للإدماج المهني للشباب:

تم الشروع في هذا الجهاز منذ السداسي الثاني من سنة1997، يغطي جهاز الدعم والإدماج المهني للشباب نوعين من النشاط:

1. المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة؛
2. التكوين لتدعيم إنشاء النشاطات؛

[1] سامية فقير، محمد امين لعروم، مداخلة : فعالية وانعكاسات سياسة التشغيل المنتهجة من الحكومة في الحد من البطالة في الجزائر، المنظم من طرف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شاذلي بن جديد الطارف: الجزائر، المنعقد بين 22 و 23 نوفمبر 2017 . ص 05.

كما يقوم الجهاز على ثلاثة نقاط أساسية:

1. إدماج نشاطات الشباب في آليات السوق؛
2. تدخل البنوك حسب المنطق الاقتصادي و المالي فيما تخص تقييم الأخطار و اتخاذ الآراء لتمويل المشاريع؛
3. إعادة تركيز تدخل السلطات العمومية في مهام المساعدة والاستشارة؛

تقوم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بمهام محددة بحيث عليها أن:

1. تدعم وترافق وتنصح المقاولين الجدد طيلة مدة تطبيق مشاريعهم؛
2. تأمين متابعة الاستثمارات بالسهر على احترام الالتزامات التي تربط المقاول الجديد.[1]

ثانيا– الوكالة لدعم تشغيل الشباب:

لقد اعتمدت الحكومة جهازا جديدا لتأطير سياسة دعم التشغيل في 02 جويلية 1996، والمتعلق بدعم تشغيل الشباب مع تحديد أشكال هذا الدعم، وتكفلت بتأطير وتطبيق هذا الجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويهتم هذا الجهاز بثلاث نقاط أساسية:

1. ادماج نشاطات الشباب في آليات السوق؛
2. تدخل البنوك حسب المنطق الاقتصادي والمالي فيما يخص تقييم الأخطار واتخاذ الآراء لتمويل المشاريع؛
3. إعادة تركيز تدخل السلطات العمومية في مهام المساعدة.

من خلالها يستفيد الشاب صاحب المشروع، من خلال مراحل لأنشاء مؤسسته وتوسيعها من:

1. مساعدة مجانية (استقبال– مرافقة– تكوين)؛
2. امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وتخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الانجاز والإعفاء من الضرائب في مرحلة الاستغلال).
3. الإعلانات المالية (قرض بدون فائدة– تخفيض نسب الفوائد البنكية).

ثالثا– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 14/1 المؤرخ 2014/01/22، وهي آلية تهدف إلى ترقية الشغل الذاتي من خلال مرافقة القروض المصغرة ودعمها ومتابعتها، يخص هذا الجهاز في الأساس الحرفيين والنساء الماكثات بالبيت وتتراوح قيمة هذا القرض بين 50000 و 40000 دج.

[1] بن فايزة نوال، اشكالية البطالة ودور المؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990–2005، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2008–2009، ص ص 81–82.

رابعا– الوكالة الوطنية للتشغيل: هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 90/259 المؤرخ في 1990/09/8 المعدل والمكمل للأمر رقم 71/42 المؤرخ في 1971/06/17، وبذلك فإن الوكالة تعتبر من أقدم الهيئات العمومية في الجزائر، تتكون من المديرية العامة، 11 مديرية جهوية وحوالي 165 وكالة محلية، تكمن مهامها في تنظيم سوق الشغل وتسيير العرض والطلب.

خامسا– الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: لقد تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 94 سنة 1994، تتمثل أهم نشاطات هذا الجهاز في الحفاظ على مناصب العمل، خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية في إطار عمليات التسريح وتتمحور هذه النشاطات حول الاجراءات التالية:

1. دفع تأمين البطالة ومراقبة المنظمين إلى الصندوق لمدة 23 شهر؛
2. الدعم والمساعدة من أجل الرجوع إلى العمل؛
3. المساهمة في إنشاء مؤسسات خاصة بالبطالين لشهادات التكوين المهني أو التعليم العالي.

سادسا– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: تتكون الوكالة من مجموعة من الإدارات والهيئات التي تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم حيث تركز على تقييم المشاريع ودراستها ومن ثم اتخاذ القرارات بالقبول أو الرفض، تهدف إلى تشجيع وتطوير الاستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها وتطبيق المزايا الجبائية المرتبطة بالاستثمار.[1]

[1] سامية فقير، محمد امين لعروم، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.

خلاصة :

من خلال دراسة الفصل الثاني حاولنا إعطاء نظرة عن تحليل واقع واتجاهات البطالة في الجزائر، حيث استعرضنا في المبحث الأول واقع لسوق العمل في الجزائر من جانبين، جانب عرض العمل وحدد بالنمو السكاني ونمو السكان النشطين والعمالة غير رسمية أما الطلب عليه فحدد بمعدل نمو الناتج المحلي الخام وتطور الاستثمار و أساليب الانتاج، أما المبحث الثاني تكلمنا عن معدلات البطالة إذ تعتبر من بين أهم التحديات التي تواجه الجزائر ذلك أن معدلاتها تدق ناقوس الخطر، وقد تعرفنا على أهم الخصائص لظاهرة البطالة والتي يمكن أن نستنتج منها أن وضعية التشغيل متدهورة خاصة في فئة الشباب، وفي المبحث الثالث ذكر لأهم أسباب مشكلة البطالة إذ تؤثر هذه الأسباب على جانب طلب العمل وعرضه، ولقد وضعت الحكومة عدة تدابير ترمي إلى التخفيف من ظاهرة البطالة من خلال توسيع مجال البحث عن فرص العمل و استحداث آليات وهيئات تسهر على ذلك وتعمل على مرافقتهم فكان لهذه التدابير الجانب الايجابي في خفض مستويات البطالة كما كان لها الجانب السلبي في أن مجمل سياسات التشغيل المنتهجة في الجزائر ظرفية .

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية خلال الفترة (2000-2017)

تمهيد

المبحث الاول: الخلفية النظرية لنماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية(نماذج البانل)

المطلب الأول: ماهية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية

المطلب الثاني: النماذج الأساسية لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (نموذج البانل الساكن)

المطلب الأول: دراسة تطور البطالة ومحدداتها

المبحث الثاني: وصف المتغيرات والبيانات

المطلب الأول: دراسة تطور البطالة ومحدداتها

المطلب الثاني : العلاقة التي تربط معدل البطالة والمتغيرات المفسرة حسب النضرية الاقتصادية

المبحث الثالث: تطبيق نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية(نموذج البانل الساكن)

المطلب الاول: تقدير نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية للبطالة في بعض الدول العربية للفترة 2000-2017

المطلب الثاني: العلاقة التي تربط معدل البطالة والمتغيرات المفسرة حسب النظرية الاقتصادية

المطلب الثاني: اختبار والمفاضلة بين نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الساكنة

خلاصة

تمهيد:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين المتغير التابع (البطالة) و المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الاجمالي، المعروض النقدي، عدد السكان) إذ سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى النموذج المستخدم بغية الإلمام بجوانبه النظرية والتطبيقية، إضافة إلى البرامج المستخدمة في دراسة المعطيات، وأخيرا النتائج المتوصل إليها بعرضها، وتحليلها، ومناقشتها، ومقارنتها بالفرضيات.

المبحث الأول: الخلفية النظرية لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية (نماذج البانل)

المطلب الأول: ماهية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (نماذج البانل)

أولا– تعريف بيانات البانل : نعني بمصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات البانل مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة الأفراد في عدة فترات من الزمن، بحيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت ، فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لكل الأفراد نسمي نموذج البانل بـ " المتوازن" ، أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من فرد لآخر يكون نموذج البانل "غير متوازن".[1]

بشكل عام يمكن كتابة نموذج البانل بالصيغة التالية :

$$y_{it}=B_{0(i)}+\sum_{i=1}^{K} B_j\ X_{j(it)}+\varepsilon_{it}\quad ,i=1,2,\dots N\quad t=1,2,\dots T\dots\dots(1)$$

حيث أن it تمثل قيمة متغير الاستجابة في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t، $B_{0(i)}$ تمثل قيمة نقطة التقاطع في المشاهدة i، B_J تمثل قيمة ميل خط الانحدار ،

$X_{j(it)}$ تمثل قيمة المتغير التفسيري j في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t، ε_{it} تمثل قيمة الخطأ في المشاهدة i عند الفترة t.[2]

ثانيا– مميزات بيانات البانل:

– التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة.

– تتضمن بيانات البانل محتوى معلوماتي، أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر، تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل.

– توفر نماذج البانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضا تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة والفقر ومن جهة أخرى يمكن من خلال بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى.

– تساهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة في الانحدارات المفردة.[1]

---

[1] طه بن الحبيب ، اثر التكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية خلال الفترة 2005-2015 ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، العدد الاول، جامعة العربي التبسي تبسة الجزائر، جوان 2018، ص 564.

[2] زكرياء يحي الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، العدد(21)، ص272.

ثالثا–أهميتها:

إن التقدير حسب هذه البيانات له مزايا مهمة ويعطي نتائج أكثر دقة لأنها تأخذ بعين الاعتبار المعلومات ذات البعد الزمني في السلسلة الزمنية وكذلك البعد المقطعي في الوحدات المختلفة ، لذلك يمكن القول بأن معطيات البانل تتمتع ببعد مضاعف وبعد زمني ، هذا ما جعل دراستها الميدانية أكثر فعالية ونشاط في الاقتصاد القياسي وبالتالي فهي تكتسي أهمية بالغة نوجزها في النقاط التالية[2]:

- الأخذ بعين الاعتبار تأثير الخصائص غير المشاهدة للأفراد على سلوكياتهم مثل : تأثير الخصائص الاجتماعية، السياسية أو الدينية للبلدان على الأداء الاقتصادي، أي أن معطيات البانل ببعدها الثنائي تأخذ بعين الاعتبار تصرفات وسلوكيات الافراد عبر الزمن؛
- القدرة على تحديد بعض الظواهر الاقتصادية مثل التقدم التقني واقتصاديات الحجم وبالتالي علاج مشكل عدم قابلية تقسيم اقتصاديات الحجم و التقدم التقني في تحليل دوال الانتاج؛
- يسمح هذا النوع من المعطيات للباحث بدراسة الاختلافات والفوارق في السلوك بين الأفراد بحيث أن البعد المضاعف الذي تتمتع به بيانات البانل يمكن ترجمته على أنه بعد مضاعف للمعلومة المتوفرة أكثر من تلك المقطعية أو الزمنية و بالتالي امكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى ، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية؛
- تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل، وهذا ما يؤثر ايجابيا على دقة المقدرات؛
- تعتبر معطيات البانل الإطار الملائم لتطور تقنيات التقدير ونتائج النظرية ؛
- في الواقع التطبيقي فإن نماذج البانل تسمح بدراسة مشاكل يستحيل دراستها باستخدام البيانات العرضية أو السلاسل الزمنية ، بحيث تساعد في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ "*Heteroscedasticity*" الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية ، فبخلاف السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي فإن نماذج البانل تجعل من الممكن تحليل السلوك عند مستوى الوحدات الفردية مع ضبط انعدام التجانس بينها، لأن كل واحد من المصادر الهامة لانعدام ثبات التجانس لبيانات

[1] عابد بن عابد العبدلي، محددات التجارة البينية للدول الاسلامية باستخدام منهج تحليل البانل ، مجلة دراسات اقتصادية اسلامية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، البنك الاسلامي للتنمية جدة، مجلد 12، العدد1، 2010، ص18 .

[2] William Green, Econometric Analysis,Prentice Hall, Apper Saddle River,5 ed, New Jersey, 2003, p272.

المقطع العرضي هو حذف معلومات ثابتة نسبيا من الوحدات الفردية ، ومن هنا تظهر أهمية استخدام بيانات البانل بأنها تأخذ بعين الاعتبار ما يسمى "بعدم التجانس او الاختلاف غير الملحوظ " الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية .[1]

المطلب الثاني: النماذج الأساسية لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (نموذج البانل الساكن)

أولا–نموذج الانحدار التجميعي: يعتبر هذا النموذج من ابسط نماذج البيانات الطولية حيث تكون فيه جميع المعاملات $0(i)$ و B_i ثابتة لجميع الفترات الزمنية (يهمل أي تأثير لزمن) بإعادة كتابة النموذج في المعادلة(1) نحصل على نموذج الانحدار التجميعي ويكتب بالصيغة التالية:

$$Y_{it}=B_0+\sum_{i=1}^{k} B_j\ X_{j(it)}+\varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\dots N \quad t=1,2,\dots T \qquad (2)$$

حيث أن $E(\varepsilon_{it})=0$ و $var(\varepsilon_{it})=\sigma_\delta^2$، وتستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معلمات النموذج في المعادلة (2).

ثانيا–نموذج الآثار الثابتة:

الهدف منه هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدا من خلال جعل معلمة القطع B_0 تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل B_i ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية ، وعليه فإن نموذج الآثار الثابتة يكون بالصيغة التالية :

$$Y_{it}=B_{0(i)}+\sum_{i=1}^{k} B_j\ X_{j(it)}+\varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots T \quad \dots\dots\dots\dots(3)$$

حيث ان $E(\varepsilon_{it})=0$ و $var(\varepsilon_{it})=\sigma_\varepsilon^2$

يقصد بمصطلح الآثار الثابتة بأن المعلمة B_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية لغرض تقدير معلمات النموذج في المعادلة (3) والسماح لمعلمة القطع B_0 بالتغير بين المجاميع المقطعية عادة ما تستخدم متغيرات وهمية لكي نتجنب حالة التعددية الخطية التامة ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير النموذج.

كما يطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (*Least Squares Dummy Variable Model*)، وبعد اضافة المتغيرات الوهمية D في المعادلة(3) يصبح النموذج بالشكل الآتي:

[1] John Wiley et Sons Peracchi.F, Econometrics, LTD England,2001,p 397.

$$y_{it} = a_1 + \sum_{d=2}^{k} a_d D_d + \sum_{i=1}^{k} B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \ , i = 1,2,..,N \quad t = 1,2,...T \ \ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث يمثل المقدار $a_1 + \sum_{d=2}^{N} a_d \ D_d$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع B_0 ليصبح النموذج كالتالي[1]:

$$y_{it} = \sum_{d=1}^{N} a_d D_d + \sum_{i=1}^{k} B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \ , i = 1,2,..N \ t = 1,2,..T \ \ldots\ldots..(5)$$

ثالثا–نموذج الآثار العشوائية:

في نموذج الآثار العشوائية يكون حد الخطأ ε_{it} ذو توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر وتباين مساوي إلى σ_ε^2 ولكي تكون معلمات نموذج الآثار العشوائية صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بأن تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة .

يعتبر نموذج الآثار العشوائية نموذجا ملائما في حالة وجود خلل في أحد الفروض المذكورة أعلاه في نموذج الآثار العشوائية سوف يعامل معامل القطع $0(i)$ كمتغير عشوائي له معدل مقدار μ أي :

$$B_{0(i)} = \mu + V_i \quad , i = 1,2,\ldots.,N \ \ldots..(6)$$

وبتعويض المعادلة (6) في المعادلة (3) نحصل على نموذج الآثار العشوائية بالشكل التالي:

$$y_{it} = \mu + V_i + \sum_{i=1}^{k} B_j X_{J(it)} + \varepsilon_{it} \quad , i = 1,2,...N \quad t = 1,2,..T \ldots..(7)$$

حيث أن V_i يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i، يطلق على نموذج الآثار العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطأ $(Error\ Components\ Model)$ بسبب أن النموذج في المعادة (7) يحوي مركبين للخطأ هما : V_i و ε_{it} ، يمتلك نموذج الآثار العشوائية خواص رياضية منها : $E(\varepsilon_{it})=0$ و $var(\varepsilon_{it})=\sigma_\varepsilon^2$ ليكن لدينا حد الخطأ المركب الآتي:

$$W_{it} = V_I + \varepsilon_{it}$$

حيث ان: $E_{(w_{it})} = 0$

$$\mathrm{Var}(w_{it}) = \sigma 2V + \sigma 2\varepsilon$$

تفشل طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معلمات نموذج الآثار العشوائية كونها تعطي مقدرات غير كفؤة ولها اخطاء قياسية غير صحيحة مما يؤثر في اختبار المعلمات كون أن التباين المشترك بين W_{it} و W_{is} لا يساوي الصفر أي :

$$\mathrm{cov}(W_{it}, W_{is}) = \sigma^2 \ v \neq 0, t \neq 0$$

وعليه لتقدير معلمات هذا النموذج بشكل صحيح تستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS.[2]

[1] مجدي الشربجي، اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية، جامعة شلف:الجزائر، ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في متطلبات العمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، 2013، ص16.

[2] عابد بن عابد العبدلي، مرجع سبق ذكره، ص19.

المبحث الثاني: وصف المتغيرات والبيانات

المطلب الاول: دراسة تطور البطالة ومحدداتها

تم الاعتماد في هذه الدراسة على عينة من الدول و المتمثلة في: الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن وتعود مبررات اختيار هذه الدول إلى أنها:

1. متجانسة من حيث النشاط الاقتصادي ومناخ السياسات الاقتصادية والاقليمية؛
2. حسب ندرة البيانات.

بعد حصر عدد من المتغيرات الاقتصادية التي يجب أن يشتمل عليها النموذج والتي رأينا أنها تؤثر في المتغير التابع(معدل البطالة)، بداية نشير الى رموز مختلف المتغيرات وهى كالتالي:

1. **المتغير التابع**: ويتمثل في معدل البطالة ويرمز له **Ump**
2. **المتغيرات المفسرة**: وتتمثل في:

- الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له **gdp**
- المعروض النقدي ويرمز لها **M2**
- حجم السكان الإجمالي ويرمز له **Pop**

أولا– دراسة تطور البطالة:

البطالة Unemployment: تعتبر مشكلة البطالة في الدول العربية من أبرز المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات هاته الدول، وتختلف نسبة البطالة من دولة إلى أخرى حسب اختلاف محدداتها في الدول و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(08):تطور البطالة في بعض الدول العربية بين(2000–2017)

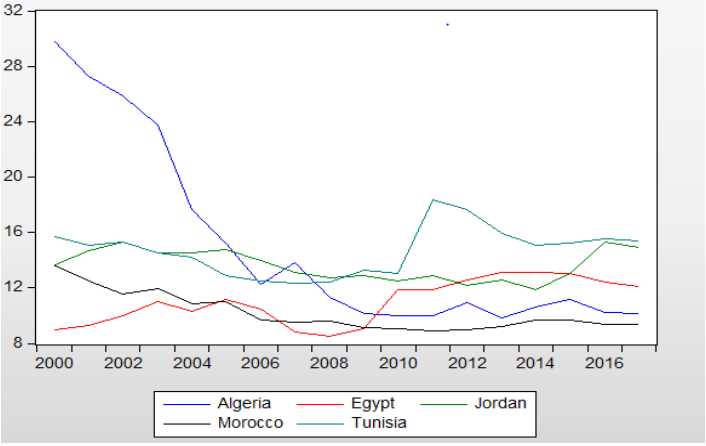

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على الملحق رقم(8) باستخدام برنامج Eviews10

من الشكل البياني نلاحظ أن:

تشهد تونس والأردن مستويات مرتفعة لمعدلات البطالة ويعود السبب في ذلك إلى النمو المتباطئ لناتج المحلي الاجمالي والنمو المتزايد للقوى العاملة ، أما فيما يخص مصر والجزائر نلاحظ أن معدلات البطالة لديها متوسطة والسبب في ذلك يعود إلى أن الجزائر خلال هذه الفترة ارتفعت مداخيلها من المحروقات هذا ما أدى إلى إنتعاش النشاط الاقتصادي لديها أما بالنسبة لمصر تعد الزيادة السكانية أحد الأسباب الرئيسية للبطالة إلا أنها تشهد انخفاضا نتيجة للوضع الاقتصادي للبلاد إذ تعتبر مصر من أقوى الاقتصاديات في المنطقة إذ تحتل المرتبة الثانية عربيا، وأخيرا نجد المغرب هي الدولة التي لديها مستويات بطالة منخفضة ويرجع ذلك إلى جهود الدولة في التخفيف من حدة ظاهرة البطالة.

وفيما يلي نعرض تحليل لكل دولة على النحو التالي:

- معدل البطالة في الجزائر مرتفع حيث وصلت نسبته إلى حدود 29.77 سنة 2000 وتعتبر هذه النسبة مرتفعة جدا نتيجة لظروف السياسية و الأمنية و الاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد، لتنخفض تدريجيا إذ وصلت في حدود 10.12 سنة 2017 وهذا راجع لتحسن ظروفها وفعالية السياسية التي انتهجتها في الحد من ظاهرة البطالة وتوفير مناصب شغل جديدة لاحتوائها؛
- نلاحظ ارتفاع قياسي لنسب البطالة في تونس رغم كل المحاولات التي قامت بها الحكومة, إذ بلغت نسبة البطالة سنة 2000 في حدود 15.69 لتبلغ نسبتها 18.32 سنة 2011 وذلك نتيجة الظروف الاقتصادية الأمنية والسياسية التي شهدتها البلاد خلال هاته الفترة؛
- بالنسبة للمغرب نلاحظ أن نسبة البطالة لسنة 2000 بلغت 13.57 لتنخفض وبشكل تدريجي لتصل سنة 2017 في حدود ما نسبته 9.33 ويعود سبب هذا التراجع لنسب البطالة إلى السياسات المنتهجة من طرف الحكومة في توفير مناصب شغل لتخفيف من حدة ظاهرة البطالة؛
- في مصر نلاحظ أن نسبة البطالة لسنة 2000 تقدر بحوالي 8.97 وهي نسبة منخفضة إذا قورنت بالسنوات الموالية إذ ترتفع وتنخفض لتصل إلى حدود ما نسبته 12.07 سنة 2017، إذ تُعدّ الزيادة السكانية من أحد الأسباب الرئيسية للبطالة في مصر حيث إنّ عدد السكان في ازدياد مستمر مع عدم القدرة على توفير أو خلق فرص عمل تتناسب مع هذه الزيادة السكانية الكبيرة، فهناك القليل من فرص العمل مقابل معدل النمو السكاني المرتفع؛ إضافة إلى ذلك خصخصة القطاع العام وزيادة خريجي الجامعات؛

- أما فيما يخص الأردن فتشهد ارتفاعا قياسيا لمعدل البطالة قد بلغت نسبتها 13.69 سنة 2000 إذ وصل أقصى ارتفاع سنة 2016 بنسبة تقدر بحوالي 15.27 وسبب ذلك يعود إلى الوضع الاقتصادي لها.

ثانيا– دراسة محددات البطالة

من خلال دراستنا لظاهرة البطالة كمتغير تابع و استنادا إلى الدراسات السابقة و النظريات الاقتصادية قمنا بحصر عدد من المتغيرات(المفسرة) المحددة لهذه الظاهرة كما يلي:

الناتج المحلي الإجمالي، المعروض النقدي، حجم السكان الإجمالي

- **الناتج المحلي الإجماليgdp** :

الشكل رقم(09): تطور الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية بين 2000–2017

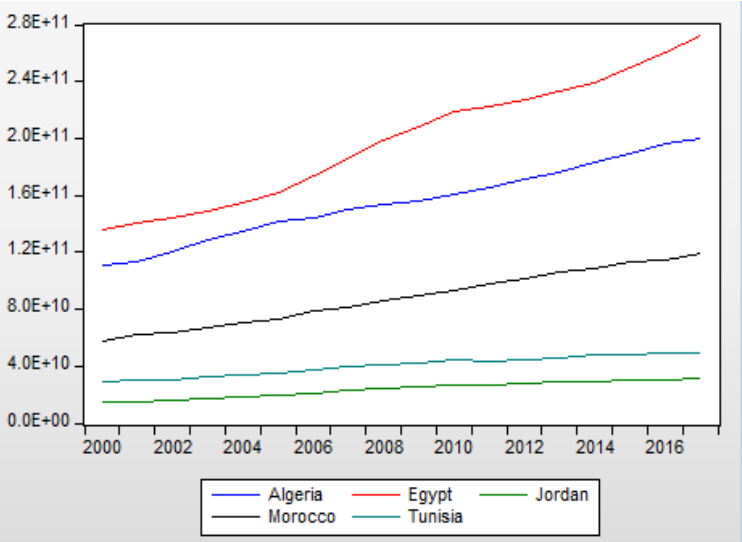

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على الملحق رقم (9) باستخدام برنامج Eviews10

من الشكل أعلاه نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي لمصر هو الأكثر ارتفاعا وهذا نتيجة لاقتصادها المتنوع حيث تشكل قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات نسب مماثلة في تكوينه الأساسي، ثم تليها الجزائر رغم اعتمادها على إيراد واحد والذي هو قطاع المحروقات حيث يشكل ما نسبته 98% من إنتاجها، ثم تليها المغرب إذ يتميز اقتصاده بأنه اقتصاد خدماتي يعتمد على الفلاحة كقطاع أولي ثم تليه قطاعات الاستخلاص المنجمي والصناعة والأشغال العمومية كقطاع ثانوي ونقاط قوته تتمثل في غنى البلاد بالموارد الطبيعية والفلاحية إضافة إلى جاذبيتها السياحية، بعدها تونس إذ يعتبر اقتصادها أعلى قدرة تنافسية في القارة حيث تشهد السياحة و الفلاحة التونسية نموا مطردا وتحتل مكانة هامة رغم تطور بقية القطاعات، وأخيرا تأتي الاردن إذ تعتمد بشكل رئيسي على قطاع الخدمات والتجارة والسياحة وعلى بعض الصناعات الاستخراجية كالأسمدة والأدوية فالأردن فقير من الموارد الطبيعية.

- **عدد السكان الإجمالي:Population total**

الشكل رقم(10):تطور عدد السكان الإجمالي بعض الدول العربية بين 2000-2017

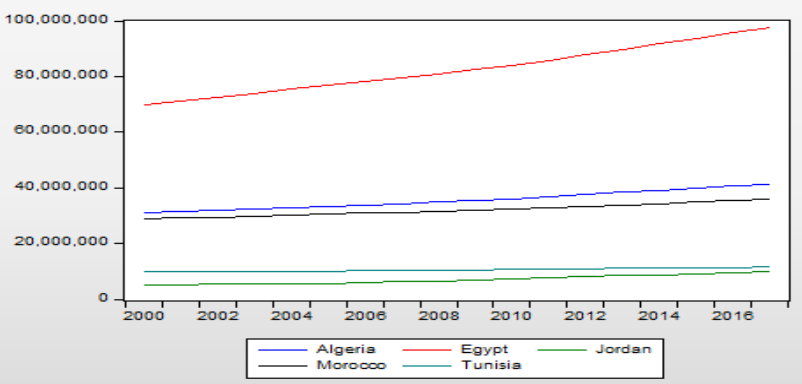

المصدر: من إعداد الطالبتان على الملحق رقم (10) باستخدام برنامج Eviews10

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن مصر هي أعلى حجم سكان إذ بلغ عددهم 97553151 نسمة سنة2017 ثم تليها الجزائر بعدد يبلغ 41318142 نسمة ثم تأتي المغرب بعدد سكان يقدر ب35739580 نسمة في حين نجد تونس و الأردن أقل حجم السكان والذي يقدر ب11532127 و9702353 على التوالي، ويعود سبب ارتفاع معدلات النمو السكاني إلى المستوى المرتفع لمعدلات الخصوبة بالإضافة لتحسن الخدمات الصحية والمستويات المعيشية.

- **المعروض النقدي Broad money:**

الشكل رقم(11): تطور المعروض النقدي لبعض الدول العربية بين 2000-2016:

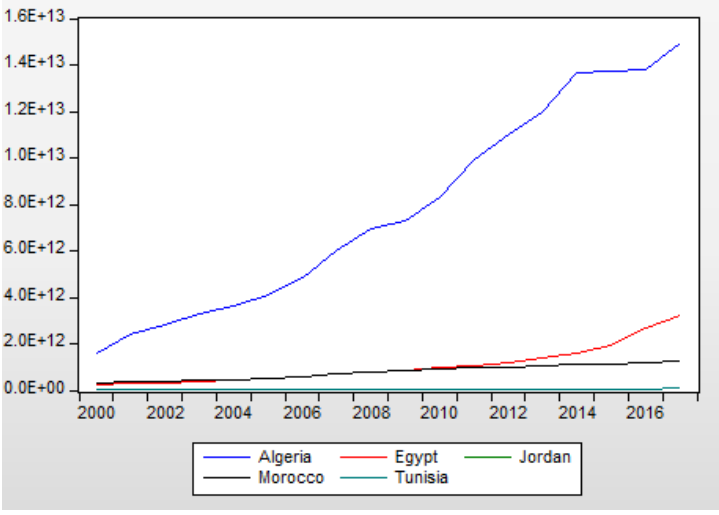

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على الملحق رقم (11) باستخدام برنامج Eviews10

من الشكل السابق نلاحظ أن الجزائر ومصر نوعا ما هي الدول الأكثر ارتفاعا لحجم المعروض النقدي وبشكل ملفت مقارنة مع باقي الدول وذلك راجع إلى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي وتحسن أسعار البترول، أما بالنسبة لباقي الدول نلاحظ أن نمو المعروض النقدي متباين بينها وضعيف.

المطلب الثاني: العلاقة التي تربط معدل البطالة والمتغيرات المفسرة حسب النظرية الاقتصادية:

- العلاقة الموجودة بين معدل البطالة والناتج المحلي الاجمالي هي علاقة عكسية؛ لأنه كلما ارتفع حجم الناتج المحلي الاجمالي يرتفع حجم التشغيل أي خلق المزيد من فرص العمل الجديدة مما يترتب عليه انخفاض في معدل البطالة.
- العلاقة بين معدل البطالة وعدد السكان علاقة طردية حيث تؤدي الزيادة في عدد السكان إلى الزيادة في الطلب على العمل ومن ثم زيادة معدلات البطالة.
- ارتفاع المعروض النقدي يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وبالتالي ارتفاع الاستثمار وبالتالي زيادة الدخل مما يؤدي الى خفض البطالة.

المبحث الثالث: تطبيق نموذج البانل الساكن

المطلب الاول: تقدير نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية للبطالة في بعض الدول العربية للفترة 2000-2017

أولا-أساليب اختيار النموذج الملائم لبيانات المقطعية

كما ذكرنا سابقا يوجد ثلاثة نماذج رئيسية من نماذج البيانات المقطعية وعلى هذا الأساس يطرح السؤال الآتي: ما هو النموذج الأكثر ملائمة لبيانات دراسة ما ؟ لغرض الإجابة عن مثل هكذا تساؤل سوف نقوم بعرض أسلوبين، الأول: أسلوب الاختبار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة والثاني: هو أسلوب الاختيار بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية لغرض الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة نستخدم اختبار F المقيد وبالصيغة الاتية:

$$F(N-1, NT-N-K) = \frac{(R^2_{FEM}-R^2_{PM})/(N-1)}{(1-R^2_{FEM})/(NT-N-K)} \dots\dots\dots\dots (8)$$

حيث أن K عدد المعلمات المقدرة وأن R_{FEM} يمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج الآثار الثابتة و R_{PM} يمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج الانحدار التجميعي، نقارن نتيجة المعادلة (8) مع $F(\alpha, N-1, Nt-N-K)$ فإذا كانت قيمة المعادلة(8) أكبر أو مساوية إلى القيمة الجدولية(أو إذا كانت قيمة p-value أقل من أو يساوي 0.05) عندئذ فإن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة، بعد اختيار نموذج الآثار الثابتة بوصفه نموذجا ملائما نقوم بالاختيار بينه وبين نموذج الآثار العشوائي لتحديد النموذج النهائي الملائم لبيانات الدراسة من خلال استخدام اختبار Hausman (H) حيث تكون فرضية العدم بالشكل الاتي:

H_0: نموذج الآثار العشوائية هو النموذج الملائم

H_1: نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم

وتكون صيغة الاختيار بالصيغة الاتية:

$$H=(\hat{\beta}_{FEM}-\hat{\beta}_{REM})`[Var(\hat{\beta}_{FEM})-Var(\hat{\beta}_{REM})]^{-1}(\hat{\beta}_{FEM}-\hat{\beta}_{REM}) \dots\dots\dots (9)$$

حيث أن $Var(\hat{\beta}_{REM})$ هو متجه التباين لمعلمات نموذج الآثار الثابتة $Var(\hat{\beta}_{FEM})$ هو متجه التباين لمعلمات نموذج الآثار العشوائية ، حيث أن هذه الاحصائية لها توزيع مربع كاي وبدرجة حرية مقدارها k، يكون نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم إذا كانت قيمة الاحصائية أكبر من قيمة مربع كاي وعلى العكس سوف يكون النموذج الملائم لبيانات الدراسة هو الآثار العشوائية.[1]

[1] زكرياء يحي الجمال، مرجع سبق ذكره، ص ص 274-275.

ثانيا– صياغة النموذج القياسي:

يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج ويكتب شكل الدالة كالتالي:

$$Ump_{it} = f(gdp, m2, pop)$$

يمكن صياغة النموذج القياسي الخاص بمعدل البطالة كالتالي:

$$Ump_{it} = B_0 + B_1 gdp_{it} + B_2 m2_{it} + B_3 POP_{it} + \mu_{it}$$

I=1,2,…, N t=1,2,…, T

حيث:

Ump_{it}: نسبة البطالة للدولة i خلال الفترة t.

gdp_{it} :الناتج المحلي الاجمالي للدولة i خلال الفترة t.

$m2_{it}$:المعروض النقدي للدولة i خلال الفترة t .

POP_{it}: عدد السكان للدولة i *خلال الفترة* t.

B_0, B_1, B_2, B_4 : تمثل معلمات النموذج.

μ_{it}: حد الخطأ العشوائي.

ثالثا– تقدير معلمات النموذج

سوف نقوم بتقدير معلمات النموذج المدروس باستخدام نماذج البيانات المقطعية الثلاثة وهي نموذج الانحدار التجميعيPRM، ونموذج الآثار الثابتةFEM، و نموذج الآثار العشوائيةREM، إذ يوضح الجدول رقم(02) نتائج التقدير للمعلمات عند استخدام النماذج الثلاثة. في ضوء نتائج تقدير المعلمات الموضحة بالجدول نلاحظ بأن قيمة معامل القطع(constant) تختلف من دولة إلى أخرى حيث يمثل المقدار(9.584933) قيمة معامل القطع لدولة الجزائر في حين تبلغ قيمة الاختلاف في دولة تونس (9.5464241) أي(9.584933-0.0385089) وهكذا لباقي الدول الأخرى ويعود سبب هذا الاختلاف في قيم معامل القطع إلى خصوصية كل دولة.

الجدول رقم(02): تقدير نماذج PRM, FEM, REM

نموذج الآثار العشوائيةREM	نموذج الآثار الثابتةFEM	نموذج الانحدار التجميعيPRM	المتغيرات التوضيحية والوهمية
13.45762	9.584933	13.08921	constant

gdp	9.83e-11	-1.98e-10	1.66e-11
m2	-8.35e-13	-9.40e-13	-1.22e-12
Pop	-2.55e-07	1.22e-06	1.61e-09
d2		9.5464241	
d3		-10.551147	
d4		-49.055137	
d5		9.8758041	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (12،13،14) باستخدام برنامج stata15.1

حيث d1,d2,d3,d4,d5: متغيرات وهمية

يمكن كتابة معادلة نموذج الانحدار التجميعي المقدرة ومعادلة نموذج الآثار الثابتة المقدرة، ونموذج الآثار العشوائية على الترتيب بالشكل الاتي:

$$\widehat{ump}_{it} = 13.08921 + 9.83e\text{-}11\mathbf{gdp} - 8.35e\text{-}13\mathbf{m2} - 2.55e\text{-}07\mathbf{pop}$$

R-squared =0.1972 Adjusted R-squared = 0.1671 Prob F = 0.0005

$$\widehat{ump}_{it} = 9.584933 - 1.98e\text{-}10\mathbf{gdp} - 9.40e\text{-}13\mathbf{m2} + 1.22e\text{-}06\mathbf{pop} + 9.5464241\mathbf{d2} - 10.551147\mathbf{d3} - 49.055137\mathbf{d4} + 9.8758041\mathbf{d5}$$

R-squared =0.7411 Adjusted R-squared = 0.7173 Prob F = 0.0000

$$\widehat{ump}_{it} = 13.45762 + 1.66e\text{-}11\mathbf{gdp} - 1.22e\text{-}12\mathbf{m2} + 1.61e\text{-}09\mathbf{pop}$$

R-Sq:

Within =0.4942

Between= 0.4345

Overall =0.0026

المطلب الثاني: اختبار و المفاضلة بين نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الساكنة

أولا– المفاضلة بين النماذج الثلاثة (PRM,FEM,REM)

1. اختبار التجميعية بين PRM, FEM:

$$\begin{cases} \boldsymbol{H_0}: \text{الافضل} PRM \\ \boldsymbol{H_1}: \text{الأفضل} FEM \end{cases}$$

إذا كانت prob أقل من 5% نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1)

الشكل رقم(12):تقدير نموذج الانحدار داخل المجموعات للتأثيرات الثابتة

```
. xtreg ump gdp m2 pop , fe

Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =        84
Group variable: ind                             Number of groups   =         5

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.6451                                         min =        14
     between = 0.4837                                         avg =      16.8
     overall = 0.0739                                         max =        18

                                                F(3,76)            =     46.05
corr(u_i, Xb)  = -0.9908                        Prob > F           =    0.0000

------------------------------------------------------------------------------
         ump |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         gdp |  -1.98e-10   4.08e-11    -4.86   0.000    -2.80e-10   -1.17e-10
          m2 |  -9.40e-13   1.67e-13    -5.62   0.000    -1.27e-12   -6.07e-13
         pop |   1.22e-06   2.14e-07     5.67   0.000     7.89e-07    1.64e-06
       _cons |   -7.24322   3.710222    -1.95   0.055    -14.63277    .1463265
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  25.549012
     sigma_e |  2.0614514
         rho |  .99353185   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0: F(4, 76) = 39.92                     Prob > F = 0.0000
```

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Stata15.1

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن prob=0.000 أقل من 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج الآثار العشوائية(FEM) هو الأفضل.

2. اختبار التجميعية بين **PRM, REM**:

$$\begin{cases} \boldsymbol{H_0: V(u_i) = 0} & \text{الأفضل } \boldsymbol{PRM} \\ \boldsymbol{H_1: V(u_i) \neq 0} & \text{الأفضل } \boldsymbol{REM} \end{cases}$$

الشكل رقم(13): تقدير نموذج الاثار العشوائية

```
. xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        ump[ind,t] = Xb + u[ind] + e[ind,t]

        Estimated results:
                         |       Var     sd = sqrt(Var)
                ---------+-----------------------------
                     ump |    15.03249        3.877175
                       e |    4.249582        2.061451
                       u |    7.063384        2.657703

        Test:   Var(u) = 0
                                 chibar2(01) =    24.57
                              Prob > chibar2 =   0.0000
```

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Stata15.1

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن $V(u)=0$ ومنه نقبل الفرضية الصفرية (H_0) القائلة بأن نموذج الانحدار التجميعي (PRM) هو الأفضل.

3. اختبار **Hausman Test**:

المفاضلة بين REM, FEM

$$\begin{cases} \boldsymbol{Ho;\ E(\mu_{it}/X_{it}) = 0} & \boldsymbol{REM} \text{ الأفضل} \\ \boldsymbol{H1;\ E(u_{it}/X_{it}) \neq 0} & \boldsymbol{FEM} \text{ الأفضل} \end{cases}$$

إذا كانت prob أقل من 5% فإننا نقبل (H_1).

الشكل رقم(14): اختبار Hausman Test

	(b) fe	(B) .	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
gdp	-1.98e-10	1.66e-11	-2.15e-10	3.06e-11
m2	-9.40e-13	-1.22e-12	2.81e-13	.
pop	1.22e-06	1.61e-09	1.21e-06	1.91e-07

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(1) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 40.50
Prob>chi2 = 0.0000
(V_b-V_B is not positive definite)

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Stata15.1

بناءا على اختبار **Hausman** يمكن المفاضلة ما بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائي وبناءا على احتمالية قيمة معامل Hausman التي تتبع احصائيا توزيع كاي مربع أقل من 5% فهذا يعني أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الأفضل

ثانيا– التفسير الاقتصادي والقياسي للنموذج المختار(FEM)

$$\widehat{ump_{it}} = 9.584933 - 1.98e{-}10\mathbf{gdp} - 9.40e{-}13\mathbf{m2} + 1.22e{-}06\mathbf{pop} + 9.5464241\mathbf{d2} - 10.551147\mathbf{d3} - 49.055137\mathbf{d4} + 9.8758041\mathbf{d5}$$

R-squared =0.7411 Adjusted R-squared = 0.7173 Prob F = 0.0000

1. التفسير القياسي:

معامل التحديد يؤكد على أن 74% من التغيرات التي حصلت في الدول المدروسة تعود محدداتها المقترحة كمفسرات للبطالة والباقي يعود إلى عوامل أخرى لم يتضمنها نموذج الأثر الثابت.

بما أن F احتماليتها 0.0000 هذا يدل على أن النموذج معنوي.

2. التفسير الاقتصادي:

- (9.584933): يعني أنه في غياب وانعدام متغيرات أو محددات البطالة الأخرى توجد مستويات موجبة للبطالة لم تحددها المتغيرات المقترحة.
- (1.98e-10 -):هذه العلاقة بين البطالة والنمو تفسرها علاقة okun ويظهر هذا من خلال الاشارة السالبة لمعامل النمو بالرغم من محدودية قيمة هذا المعامل.
- (9.40e-13 -):علاقتها غير مباشرة بالبطالة ويمكن شرحها زيادة عرض النقود تؤدي إلى خفض أسعار الفائدة مما يشجع الاستثمار على النمو وهذا كافٍ لزيادة الدخل وبالتالي سوف تنخفض معدلات البطالة وهذا ما أكدته اشارة المعروض النقدي.
- (1.22e-06): أما العلاقة بين البطالة بالسكان فغالبا ما تكون طردية إلا أنها قد تكون عكسية إذ كانت زيادة السكان مقرونة بانخفاض البطالة وهذا في الحالة التي تنتقل فيها من مستوى التشغيل ناقص إلى مستوى التشغيل التام.

ثالثا– تقدير المعالم لكل دولة

الجدول رقم (03): تقدير معالم لكل دولة

	B_0	B_1	B_2	B_3
الجزائر	-121.3891	-9.28	-1.50	8.20
تونس	28.5127	-10.39	3.48	1.02
المغرب	-59.7003	-3.5	-3.63	3.23
مصر	-34.26065	-1.09	-2.65	0.83
الأردن	9.8394	-0.8	-3.93	1.52

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم(15) باستخدام برنامج Stata15.1

الجزائر:

$$\widehat{ump} = -121.3891 - 9.28gdp - 1.50m2 + 8.20pop$$

تونس:

$$\widehat{ump} = 28.5127 - 10.39gdp + 3.48m2 + 1.02pop$$

المغرب:

$$\widehat{ump} = -59.7003 - 3.53gdp - 3.63m2 + 3.23pop$$

مصر:

$$\widehat{ump} = -34.26065 - 1.09gdp - 2.65m2 + 0.83pop$$

الاردن:

$$\widehat{ump} = 9.8394 - 0.8gdp - 3.93m2 + 1.52pop$$

التفسير الاقتصادي لدول الدراسة(الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الاردن):

من خلال المعادلات لدول الدراسة نلاحظ أن:

- معامل gdp سالب هذا يعني أن العلاقة بين البطالة والنمو علاقة عكسية وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية و القائلة بأنه كلما ارتفع حجم الناتج المحلي يرتفع حجم التشغيل أي خلق المزيد من فرص العمل الجديدة مما يترتب عليه انخفاض في معدل البطالة.
- معامل m2 لكل من الجزائر ومصر والمغرب والأردن سالب وهذا ما يتوافق والنظرية الاقتصادية والقائلة بأن ارتفاع المعروض النقدي يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وبالتالي ارتفاع الاستثمار وبالتالي زيادة الدخل مما يؤدي إلى خفض البطالة، باستثناء تونس حيث نلاحظ أن معامل m2 موجب وهو مخالف النظرية والسبب في ذلك قد يعود إلى أن زيادة في الكتلة النقدية يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود من طرف الاجانب.
- معاملpop موجب لكل دول الدراسة وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية القائلة بأن العلاقة بين معدل البطالة وعدد السكان علاقة طردية حيث تؤدي الزيادة في عدد السكان إلى الزيادة في الطلب على العمل ومن ثم زيادة معدلات البطالة.

خلاصة :

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى الخلفية النظرية لنماذج البيانات السلاسل الزمنية المقطعية(نماذج البانل) ثم إلى دراسة المتغيرات التي رأينا أنها المحددة للبطالة في دول محل الدراسة، إذ توصلنا إلى أن مستويات البطالة(متغير تابع) مرتفعة وذلك نتيجةً لعدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، أما فيما يخص محدداتها(المتغيرات المفسرة) لدى هاته الدول فهي تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف مسبباتها، إذ اتبعنا طريقة بانل وذلك لاحتواء كل من(الموضوع، الزمان، المقاطع) في موضوع الدراسة حيث قمنا بالمفاضلة بين النماذج الثلاثة(نموذج الانحدار التجميعيPRM، نموذج الآثار الثابتة FEM، نموذج الآثار العشوائيةREM) وتوصلنا إلى أن نموذج الاثار الثابتةFEM هو النموذج الأفضل وبعدها تطرقنا إلى كل من التحليلي القياسي والاقتصادي لنتائج الدراسة إذ لم نجد ان هناك أي تفاوت بين دول الدراسة و المتمثلة في كل من الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن والتي كانت متوافقة والدراسات السابقة للموضوع من ناحية العلاقة النظرية والقياسية من خلال النتائج التي تحصلنا عليها من تقدير نموذج الآثار الثابتة أما بالنسبة لتقدير لكل دولة تحصلنا على نفس النتائج المتحصل عليها في نموذج الآثار الثابتة باستثناء دولة تونس إذ وجدت الكتلة النقدية لها موجبة، مما سبق نستطيع القول بأن دول الدراسة تتميز بنفس الخصائص ومتجانسة من حيث النشاط ومناخ السياسات الاقتصادية والاقليمية، وكذلك أن كل من الناتج المحلي الاجمالي والمعروض النقدي يساعدان في تخفيض من معدلات البطالة وأن عدد السكان له تأثير في زيادة معدل البطالة وهذا يعني أن متغيرات الدراسة هي من بين محددات البطالة في مجموعة الدول العربية محل الدراسة.

الخاتمة

الخاتمة:

في نهاية هذا البحث الذي حاولنا من خلاله دراسة وتحليل ظاهرة البطالة وذلك تحت عنوان " محددات البطالة في الدول العربية دراسة قياسية باستخدام نماذج البيانات لمقطعية " ،إذ اقتصرت دراستنا على البيانات المقطعية الساكنة حيث حددت سنوات الدراسة من الفترة 2000 إلى غاية 2017 وذلك بغية التعرف على المتغيرات التي تؤثر في البطالة إذ تم حصرها في ثلاثة متغيرات تتمثل في الناتج المحلي الاجمالي gdp، المعروض النقدي m2، عدد السكان pop.

من خلال هذا البحث حاولنا الوقوف على أهم المحاور التى من شأنها أن تغطي أهم جوانب الدراسة، حيث تطرقنا إلى الجانب النظري المتعلق بالبطالة وذلك بإعطاء بعض المفاهيم والتعاريف الأساسية لها، إضافة إلى ذلك التعرف أكثر على التحليل النظري من خلال اعطاء نبذة عن آراء الفكر الاقتصادي التقليدي والحديث، وكذا التعرف أكثر على وضعية سوق العمل في الجزائر وذلك بالاستعانة بمختلف البيانات الاحصائية الخاصة بقوى العمل في الجزائر بنوعيها المشتغلة وغير المشتغلة، بالإضافة إلى إبراز أسباب البطالة في الجزائر والسياسات المتبعة للحد منها، كما تطرقنا إلى الهيكل النظري لتقنية النمذجة باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية وكذا كيفية التقدير والمفاضلة بين النماذج الثلاثة باستعمال اختبارات النموذج وبعد هذا الطرح والتحليل الذي قمنا به في هذه الدراسة أمكننا الخروج بالنتائج التالية:

نتائج الدراسة:

- تبين لنا من خلال سرد مختلف النظريات المفسرة للبطالة أن هناك جدلا واختلافا بين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم فيما يتعلق بظاهرة البطالة، سواء النظرية الكلاسيكية أو النظرية الكينزية أو حتى النظرية الحديثة وهذا راجع إلى الديناميكية المتسارعة والتغيرات العشوائية التي تحدث في سوق العمل باستمرار لكون تحاليل هذه النظريات محدودة، تتم في فترة زمنية وظروف معينة لا تطبعها الشمولية، إضافة إلى هذا أن عدم انطباق العديد من هذه النظريات على أوضاع الدول النامية ، يقلل من امكانية الاستفادة منها بشكل مباشر في الدراسة، وهذا ما تؤكده لنا صحة الفرضية الأولى؛
- إن وضعية سوق العمل في الجزائر مقلقة إذ نجد أن هناك ارتفاعات قياسية لمعدلات البطالة وكذلك تفاوت في معدلات البطالة بين مختلف الفئات العمرية للقوى العاملة حيث نجد أن نسبتها كبيرة عند الشباب خصوصا في أوساط المتعلمين وكذلك ارتكازها في الوسط الحضري أكبر منها في الوسط الريفي، إضافة إلى ذلك أن

سياسات التشغيل في الجزائر منها ما هو ايجابي والمتمثل في خفض مستويات البطالة والجانب السلبي أن جلها كانت مؤقتة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛

- لظاهرة البطالة نفس الأبعاد في مجموعة الدول العربية محل الدراسة وذلك لكونها متجانسة من حيث النشاط الاقتصادي ومناخ السياسات الاقتصادية والاقليمية لذى ارتأينا أن تكون الجزائر نموذجا يمكن اسقاطه على باقي دول الدراسة، وهذا ما تؤكده صحة الفرضية الثالثة؛
- من خلال الدراسة القياسية لمشكلة البطالة في مجموعة الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 2000-2017 تبين لنا:
- معدلات البطالة في الدول محل الدراسة تتأثر بحجم السكان والناتج المحلي الاجمالي بإشارة موجبة والعرض النقدي بإشارة سالبة وهذا ما كان موافقا للنظرية الاقتصادية؛
- الأهمية البالغة التي تكتسيها تقنية النمذجة باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لميزة البعد المضاعف الزمني والفردي الذي تتمتع به معطياتها، مما جعل من السهل دراسة مجموعة من الأفراد في نموذج واحد وإبراز الفوارق بينها؛
- التطور الملحوظ و المتزايد في استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية والذي يواكب تطور قواعد البيانات وكذا التطور الكبير في البرمجيات.

التوصيات:

نقدم بعض النقاط التي نرى أنه من الضروري الأخذ بها لمواجهة مشكلة البطالة في الدول العربية وتتمثل في:

- إن الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود في جمع البيانات ونشرها وكذا السعي لأن تكون ذات مصداقية والتي تمكن الباحثين من الحصول على قاعدة معطيات صحيحة ودقيقة وبالتالي تكون نتائج الدراسات واقعية أكثر تمكن الباحثين من استخلاص استنتاجات ملموسة حول وضع وديناميكية بطالة الشاب في البلدان العربية من أجل التنبؤ للمستقبل بشكل صحيح؛
- السعي إلى وجود قادة اقتصاديين لنمط تفكير استراتيجي يتطلع إلى المستقبل، والذي يهدف إلى إدارة ظروف سوق العمل المستقبلية على أساس مصفوفة استخبارية استراتيجية يتم تعزيزها باستمرار من خلال نظام منهجي؛

- التنبؤ وإدارة التوقعات يساعد بشدة على التخطيط العقلاني الذي يضع تصورات دقيقة لأساليب وشروط التنمية في الاقتصاديات العربية؛
- تنويع الاقتصاد بين الاقتصاد المختلط عام، خاص ،زراعي، صناعي ، وخدمي؛
- تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية وازالة كافة القيود التنظيمية والقانونية التى تحول دون اجتذاب الأموال العربية في الخارج؛
- دعم وتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة؛
- الحرص على سلامة السياسات الاقتصادية خاصة على صعيد مالية الحكومة والحفاظ على معدلات معقولة في مستويات التضخم والمديونية؛
- أهمية الاعتناء الكبير بتشغيل الشباب، خاصة حاملي الشهادات العليا وتنمية تشغيلهم حتى يسهل اندماجهم بسوق العمل؛
- تعزيز الاهتمام بالتعليم والتربية، خاصة التكوين المهني حتى تستجيب المنظومة التعليمية والتدريبية إلى متطلبات الشغل، من خلال تأهيل طالبي الشغل في ميادين جديدة لم يعهدوها وذلك من أجل ايجاد جيل من العمالة القادرة على تحمل مهام التنمية؛
- إن التغلب على ظاهرة البطالة يتطلب مساهمة كل الأطراف الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب القطاع العمومي والدولة وحتى الممولين من الخارج؛
- الاعتراف بأن حل مشاكل التشغيل لا يمكن الوصول إليه في الأجل القصير وإنما يتطلب وقتا طويلا إلى جانب مراجعة النظام الاقتصادي المتبع بالبلاد، فالمسائل التي تراكمت على عقود لا يمكن التغلب عليها في وقت قصير بل هي تتطلب الاصلاحات الجذرية والهيكلية؛
- تطوير مكاتب التشغيل الحكومية؛
- تطويق الفساد لما له من آثار سلبية تنتهي إلى تحويل المال العام الى الخاص، وإلى هدر الموارد وسوء توزيع وضياع الايرادات، ومن شأنه أن يؤثر في كل مناحي الحياة ومن ثم فإن القضاء على الفساد أصبح أحد الشواغل الكبرى في سياق عودة تلك الدول إلى المسار الصحيح؛
- وضع حد لهدر النفقات العامة وتوجيهاتها لتمويل التنمية بدلا من توجيهها لمجالات لا تخدم سوى جماعات ضيقة.

آفاق الدراسة:

بعد أن تطرقنا إلى هذا الموضوع وعلى سعة التقنية المستخدمة في النمذجة فإننا نرى آفاق الدراسة تتمثل في:

- توسيع عينة الدراسة مع استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكية؛
- دراسة تأثير البطالة على النمو باستخدام النماذج الغير خطية؛
- محددات البطالة باستخدام المتغيرات الكيفية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1. اياد عبد الفتاح النسور ، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة التحليل الاقتصادي الجزئي و الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان: الاردن، الطبعة 2 ، 2015 .
2. رمزي زكي ، **الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة** ، سلسلة كتب ثقافية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب العربي ، علم المعرفة العدد 226، الكويت ، اكتوبر 1998.
3. سامي خليل، نظريات الاقتصاد الحديث الكلي، الكتاب الثاني، الكويت، 1994.
4. محمد ابراهيم مقداد ، مها محمد نافذ بهلول ،**سلسلة كتاب الاقتصاد الفلسطيني** ، الجامعة الاسلامية، غزة: فلسطين ، 2016.
5. محمود الوادي و آخرون ، **الأساس في علم الاقتصاد** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان: الاردن ، 2007.
6. مدحت القريشي ، **اقتصاديات العمل** ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى، الاردن ، 2007 .
7. مصطفى عراقي، **البطالة نظرة واقعية وحلول عملية**، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة: مصر، 2009.
8. مصطفى يوسف كافي ، **مبادئ العلوم الاقتصادية** ، دار الحامد للنشر والتوزيع الاردن ، الطبعة الاولى ، 2015 .

ثانيا: المذكرات والأطروحات

9. سليم عقون ، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر ، مذكرة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف: الجزائر ،2009-2010 .
10. سمية بلقاسمي ، اشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الاحصائي على الاقتصاد الجزائري ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراء ل.م.د في العلوم الاقتصادية ، شعبة اقتصاد مالي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة باتنة1 : الجزائر، 2016-2017 .
11. وردة علوش، ظاهرتا البطالة والتضخم في الجزائر: دراسة قياسية اقتصادية للفترة1980-2011، اطروحة دكتوراء، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014-2015.
12. العايب عبد الرحمان، البطالة و إشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي-حالة الجزائر-،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2003-2004 .

13. شلالي فارس ، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009، مذكرة الماجستير،2004-2005، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

14. مختاري خالد ، استخدام الادوات الكمية في تقدير نموذج البطالة دراسة ميدانية لولاية المسيلة ، مذكرة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة : الجزائر، 2015-2016.

15. هاجر رماش ، اتفاق الشراكة الاوروجزائرية و سوق العمل في الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة2: الجزائر، 2012_2013.

16. بن فايزة نوال، اشكالية البطالة ودور المؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005، مذكرة ماجستير ، علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر، 2008-2009.

ثالثا: المجلات والدوريات

17. الطاهر جليط، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980 . 2014 ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة جيجل: الجزائر، العدد السادس، ديسمبر 2016 .

18. قريب الله عبد المجيد عبد القادر حامد ، المحددات الاقتصادية والاجتماعية للبطالة في السودان دراسة قياسية باستخدام انحدار المركبات الرئيسية للمدة 1981-2015 ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة واد النيل: السودان ، العدد 100 المجلد 23 ، 2017 .

19. دادن عبد الغني و بن طجين محمد عبد الرحمان ، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مجلة الباحث ، عدد2012/10،جامعة قاصدي مرباح: ورقلة .

20. مولاي لخضر عبد الرزاق، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000_2011، مجلة الباحث، العدد10، 2012.

21. سامية فقير ، محمد امين لعروم ، مداخلة : فعالية وانعكاسات سياسة التشغيل المنتهجة من الحكومة في الحد من البطالة في الجزائر ، المنظم من طرف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة شاذلي بن جديد الطارف: الجزائر ، المنعقد بين 22 و 23 نوفمبر 2017 .

22. طه بن الحبيب ، اثر التكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية خلال الفترة 2005-2015 ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، العدد الاول، جامعة العربي التبسي تبسة الجزائر، جوان 2018.

23. زكرياء يحي الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، العدد(21).

24. عابد بن عابد العبدلي، محددات التجارة البينية للدول الاسلامية باستخدام منهج تحليل البانل ، مجلة دراسات اقتصادية اسلامية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، البنك الاسلامي للتنمية جدة، مجلد 12، العدد1، 2010.

25. مجدي الشربجي، اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية، جامعة شلف:الجزائر، ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في متطلبات العمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، 2013.

رابعا: الكتب الأجنبية

26. William Green, Econometric Analysis,Prentice Hall, Apper Saddle River,5 ed, New Jersey, 2003.

27. John Wiley et Sons Peracchi.F, Econometrics, LTD England,2001.

الملاحق

الملحق رقم (01): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

بالنسبة المئوية

السنوات	معدل البطالة
1990	19.7
1991	20.6
1992	23
1993	23.2
1994	24.39
1995	27.89
1996	28.7
1997	25.39
1998	25.39
1999	25.39

المصدر: بيانات البنك الدولي، http:www worldbank.org

الملحق رقم (02): تطور معدلات البطالة في الجزائر 1990-2016

بالنسبة المئوية

السنوات	معدل البطالة
1990	19.7
1991	20.6
1992	23
1993	23.2
1994	24.39
1995	27.89
1996	28.7
1997	25.39
1998	25.39
1999	25.39
2000	29.79
2001	27.3
2002	25.7
2003	23.7
2004	17.7
2005	25.3
2006	12.3
2007	13.8
2008	11.3
2009	10.2
2010	10
2011	10
2012	11
2013	9.8
2014	10.6
2015	11.2
2016	10.5

المصدر: بيانات البنك الدولي، http:www worldbank.org

الملحق رقم (03): توزيع البطالين والمشتغلين في الجزائر من حيث الجنس

	ذكور		اناث	
	مشتغلون	بطالون	مشتغلون	بطالون
2003	5751032	1759933	933024	318337
2004	6439158	1370415	1359254	301119
2005	6870348	1199075	1173872	249213
2006	7371940	988288	1496864	252553
2007	7247000	1072000	1347000	303000
2008	7717000	868000	1428000	302000
2009	8025000	752000	1447000	320000
2010	8261000	729000	1474000	348000
2011	8038000	738000	1561000	324000
2012	8393000	888000	1778000	365000
2013	8885000	804000	1904000	371000
2014	8516000	859000	1723000	355000
2015	8660000	954000	1934000	384000
2016	8933000	792000	1912000	480000
2017	8893000	926000	1965000	513000

المصدر: بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ons.

الملحق رقم (04): توزيع المشتغلون و البطالون في الجزائر حسب الطبقة

	الحضر		الريف	
السنوات	مشتغلون	بطالون	مشتغلون	بطالون
2003	3886288	1223119	2797768	855151
2004	4548044	994371	3250368	677163
2005	4826063	835056	3218157	613232
2006	5290595	777366	3578209	463475
2007	5288589	878309	3305654	496354
2009	6627000	793000	2845000	279000
2010	6361000	754000	3375000	328000
2011	6297000	746000	3302000	316000
2013	7253000	864000	3536000	311000
2014	6862000	886000	3377000	328000
2015	7203000	973000	3391000	365000
2016	7320000	936000	3525000	336000
2017	7129000	1053000	3729000	387000

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ons.

الملحق رقم (05): توزيع المشتغلون في الجزائر حسب القطاع الاقتصادي

السنوات	فلاحة	صناعة	بناء واشغال عمومية	تجارة ، خدمات ادارة
2003	1412340	804152	799914	3667650
2004	1617125	1060785	967568	4152934
2005	1380520	1058835	1212022	4392843
2006	1609633	1263591	1257703	4737877
2007	1170898	1027817	1523610	4871918
2008	1252000	1141000	1575000	5178000
2009	1242000	1194000	1718000	5318000
2010	1136000	1337000	1886000	5377000
2011	1034000	1367000	1595000	5603000
2013	1141000	1407000	1791000	6450000
2014	899000	1290000	1826000	6224000
2015	917000	1377000	1776000	6524000
2016	865000	1465000	1895000	6620000

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ons.

الملحق رقم (06):توزيع المشتغلون والبطالون في الجزائر حسب الفئة العمرية

	اقل من 20 سنة		24-20		29-25		34-30	
	مشتغلون	بطالون	مشتغلون	بطالون	مشتغلون	بطالون	مشتغلون	بطالون
2003	341538	329136	851363	666872	1036641	509289	1041010	245568
2004	469538	256907	1123794	55378	1275676	422633	1157632	206447
2005	393147	205417	1129925	481169	1357067	398779	1217917	176666
2006	469379	166414	1201696	369982	1360371	333483	1305236	170394
2007	385352	175245	1194515	421404	1477470	393024	1292775	184788
2008	415000	140000	1276000	388000	1591000	348000	1337000	149000
2009	414000	125000	1317000	342000	1673000	320000	1355000	142000
2010	383000	116000	1311000	349000	1694000	336000	1438000	140000
2011	304000	95000	1207000	342000	1696000	323000	1453000	134000
2013	301000	129000	1221000	373000	1973000	306000	1771000	136000
2014	265000	114000	1153000	365000	1749000	354000	1698000	178000
2015	215000	137000	1001000	382000	1724000	390000	1805000	198000
2016	223000	99000	1001000	350000	1794000	401000	1847000	203000

39-35		44-40		49-45		54-50	
مشتغلون	بطالون	مشتغلون	بطالون	مشتغلون	بطالون	مشتغلون	بطالون
97556	133532	807590	75108	651461	62516	495958	402995
1054982	104297	880621	58291	704841	41583	562296	24577
1055709	84257	950859	43096	743339	31613	615927	19498
1253100	91115	1205074	48942	825347	28415	622754	25544
1086317	93151	1080505	483664	804121	22192	630888	24182
1178000	69000	108000	34000	916000	19000	662000	15000
1169000	65000	1116000	32000	995000	19000	709000	17000
1211000	58000	1124000	32000	1060000	22000	728000	13000
1235000	74000	1113000	36000	1085000	32000	740000	14000
1371000	87000	1340000	50000	1096000	31000	872000	23000
1350000	88000	1241000	53000	1096000	34000	855000	20000
1554000	95000	1320000	64000	1169000	33000	964000	25000
1643000	95000	1387000	63000	1185000	32000	954000	18000

59-55		فاكثر 60	
مشتغلون	بطالون	مشتغلون	بطالون
243577	15954	237543	
315166	11422	253866	
337505	7791	242826	
346483	6553	279364	
389470	9613	652831	
429000	7000	260000	
473000	10000	251000	
513000	10000	274000	
519000	12000	247000	
543000	13000	301000	
546000	8000	286000	
522000	14000	320000	
507000	11000	295000	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ons.

الملحق رقم(07): توزيع البطالون في الجزائر حسب المستوى التعليمي

	2011	2012	2013	2014
غير مثقف	2.5	3	2.7	2.7
ابتدائي	6.3	8.3	6.7	7
متوسط	12.6	13.3	11.1	12
ثانوي	8.6	9.7	9.7	9.7
اعلى	15.2	14.6	14	15.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ons.

الملحق رقم (08): تطور البطالة في بعض الدول العربية

	Algeria	Tunisia	Morocco	Egypt	Jordan
2000	29.7700005	15.6999998	13.5799999	8.97999954	13.6999998
2001	27.2999992	15.1000004	12.46	9.26000023	14.6999998
2002	25.8999996	15.3000002	11.5900002	10.0100002	15.3000002
2003	23.7199993	14.5100002	11.9200001	11.0100002	14.5
2004	17.6499996	14.2399998	10.8299999	10.3000002	14.5459995
2005	15.2700005	12.8699999	11.0100002	11.1999998	14.8000002
2006	12.2700005	12.5100002	9.67000008	10.4899998	14
2007	13.79	12.3599997	9.56000042	8.80000019	13.1000004
2008	11.3299999	12.4399996	9.56999969	8.52000046	12.6999998
2009	10.1599998	13.29	9.10000038	9.09000015	12.8999996
2010	9.96000004	13.0500002	9.06000042	11.8500004	12.5
2011	9.96000004	18.3299999	8.90999985	11.8500004	12.8999996
2012	10.9700003	17.6299992	8.98999977	12.6000004	12.1999998
2013	9.81999969	15.9300003	9.22999954	13.1499996	12.6000004
2014	10.6000004	15.0579996	9.69999981	13.1000004	11.8999996
2015	11.1999998	15.2200003	9.65999985	13.0500002	13.0749998
2016	10.1999998	15.5100002	9.39999962	12.4099998	15.2749996
2017	10.1289997	15.3800001	9.33199978	12.0790005	14.9219999

المصدر: بيانات البنك الدولي http:www worldbank.org

الملحق رقم (09): تطور الناتج المحلي الاجمالي في بعض الدول العربية

	Algeria	Tunisia	Morocco	Egypt	Jordan
2000	1.1E+11	2.91E+10	5.75E+10	1.36E+11	1.43E+10
2001	1.14E+11	3.02E+10	6.17E+10	1.41E+11	1.51E+10
2002	1.2E+11	3.06E+10	6.37E+10	1.45E+11	1.6E+10
2003	1.29E+11	3.21E+10	6.75E+10	1.49E+11	1.66E+10
2004	1.34E+11	3.41E+10	7.07E+10	1.55E+11	1.81E+10
2005	1.42E+11	3.53E+10	7.3E+10	1.62E+11	1.95E+10
2006	1.45E+11	3.71E+10	7.85E+10	1.73E+11	2.11E+10
2007	1.5E+11	3.96E+10	8.13E+10	1.86E+11	2.28E+10
2008	1.53E+11	4.13E+10	8.61E+10	1.99E+11	2.45E+10
2009	1.56E+11	4.26E+10	8.98E+10	2.08E+11	2.58E+10
2010	1.61E+11	4.41E+10	9.32E+10	2.19E+11	2.64E+10
2011	1.66E+11	4.32E+10	9.81E+10	2.23E+11	2.71E+10
2012	1.71E+11	4.49E+10	1.01E+11	2.28E+11	2.78E+10
2013	1.76E+11	4.62E+10	1.06E+11	2.33E+11	2.86E+10
2014	1.83E+11	4.76E+10	1.08E+11	2.39E+11	2.95E+10
2015	1.9E+11	4.81E+10	1.13E+11	2.5E+11	3.02E+10
2016	1.96E+11	4.87E+10	1.15E+11	2.61E+11	3.08E+10
2017	1.99E+11	4.96E+10	1.19E+11	2.72E+11	3.14E+10

المصدر: بيانات البنك الدولي http:www worldbank.org

الملحق رقم(10): تطور عدد السكان الاجمالي في بعض الدول العربية

	Algeria	Tunisia	Morocco	Egypt	Jordan
2000	31183660	9699197	28849621	69905988	5103130
2001	31592153	9785701	29181832	71226940	5193482
2002	31995046	9864326	29512368	72590118	5287488
2003	32403514	9939678	29843937	73981942	5396774
2004	32831096	10017601	30179285	75381899	5535595
2005	33288437	10102482	30521070	76778149	5714111
2006	33777915	10196136	30869346	78159048	5934232
2007	34300076	10298087	31225881	79537253	6193191
2008	34860715	10407336	31596855	80953881	6489822
2009	35465760	10521834	31989897	82465022	6821116
2010	36117637	10639931	32409639	84107606	7182390
2011	36819558	10761467	32858823	85897561	7574943
2012	37565847	10886668	33333789	87813257	7992573
2013	38338562	11014558	33824769	89807433	8413464
2014	39113313	11143908	34318082	91812566	8809306
2015	39871528	11273661	34803322	93778172	9159302
2016	40606052	11403248	35276786	95688681	9455802
2017	41318142	11532127	35739580	97553151	9702353

المصدر: بيانات البنك الدولي http:www worldbank.org

الملحق رقم(11): تطور المعروض النقدي في بعض الدول العربية

	Algeria	Tunisia	Morocco	Egypt	Jordan
2000	1.56E+12	1.47E+10	2.93E+11	2.61E+11	6.75E+09
2001	2.4E+12	1.74E+10	3.46E+11	2.95E+11	7.3E+09
2002	2.84E+12	1.8E+10	3.81E+11	3.33E+11	7.93E+09
2003	3.3E+12	1.88E+10	4.12E+11	4.04E+11	9.24E+09
2004	3.64E+12	2.04E+10	4.46E+11	4.69E+11	1.02E+10
2005	4.07E+12	2.27E+10	5.09E+11	5.23E+11	1.24E+10
2006	4.87E+12	2.53E+10	6.01E+11	6.02E+11	1.4E+10
2007	5.99E+12	2.87E+10	7.06E+11	7.17E+11	1.57E+10
2008	6.96E+12	3.25E+10	8E+11	7.92E+11	1.9E+10
2009	7.29E+12	3.67E+10	8.56E+11	8.67E+11	2.37E+10
2010	8.28E+12	4.1E+10	8.92E+11	9.74E+11	2.58E+10
2011	9.93E+12	4.5E+10	9.49E+11	1.04E+12	2.65E+10
2012	1.1E+13	4.86E+10	9.92E+11	1.17E+12	2.6E+10
2013	1.19E+13	5.16E+10	1.02E+12	1.39E+12	2.97E+10
2014	1.37E+13	5.57E+10	1.09E+12	1.61E+12	3.19E+10
2015	1.37E+13	5.87E+10	1.15E+12	1.91E+12	3.35E+10
2016	1.38E+13	6.35E+10	1.2E+12	2.66E+12	3.34E+10

المصدر: بيانات البنك الدولي http:www worldbank.org

الملحق رقم(12): نتائج تقدير الانحدار التجميعي(PRM)

```
. reg ump gdp m2 pop
```

Source	SS	df	MS		
Model	246.080815	3	82.0269383	Number of obs	= 84
Residual	1001.61574	80	12.5201967	F(3, 80)	= 6.55
				Prob > F	= 0.0005
Total	1247.69655	83	15.0324886	R-squared	= 0.1972
				Adj R-squared	= 0.1671
				Root MSE	= 3.5384

ump	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
gdp	9.83e-11	2.90e-11	3.39	0.001	4.05e-11	1.56e-10
m2	-8.35e-13	2.52e-13	-3.32	0.001	-1.34e-12	-3.34e-13
pop	-2.55e-07	6.58e-08	-3.87	0.000	-3.86e-07	-1.24e-07
_cons	13.08921	.7212976	18.15	0.000	11.65378	14.52464

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Stat15.1

الملحق رقم (13): نتائج تقدير نموذج الاثار الثابتة

```
. reg ump gdp m2 pop d2 d3 d4 d5
```

Source	SS	df	MS		
				Number of obs	= 84
				F(7, 76)	= 31.09
Model	924.72832	7	132.104046	Prob > F	= 0.0000
Residual	322.968235	76	4.24958203	R-squared	= 0.7411
				Adj R-squared	= 0.7173
Total	1247.69655	83	15.0324886	Root MSE	= 2.0615

ump	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
gdp	-1.98e-10	4.08e-11	-4.86	0.000	-2.80e-10	-1.17e-10
m2	-9.40e-13	1.67e-13	-5.62	0.000	-1.27e-12	-6.07e-13
pop	1.22e-06	2.14e-07	5.67	0.000	7.89e-07	1.64e-06
d2	-.0385089	1.939971	-0.02	0.984	-3.902297	3.825279
d3	-20.13608	1.692016	-11.90	0.000	-23.50602	-16.76613
d4	-58.64007	7.992166	-7.34	0.000	-74.55784	-42.72229
d5	.2908711	2.111074	0.14	0.891	-3.913697	4.495439
_cons	9.584933	2.607195	3.68	0.000	4.392254	14.77761

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Stata15.1

الملحق رقم(14): نتائج تقدير نموذج الاثار العشوائية

```
. xtreg ump gdp m2 pop

Random-effects GLS regression                   Number of obs     =        84
Group variable: ind                             Number of groups  =         5

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.4942                                         min =        14
     between = 0.4345                                         avg =      16.8
     overall = 0.0026                                         max =        18

                                                Wald chi2(1)      =         .
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2       =         .
```

ump	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
gdp	1.66e-11	2.70e-11	0.61	0.539	-3.63e-11	6.94e-11
m2	-1.22e-12	1.95e-13	-6.28	0.000	-1.60e-12	-8.40e-13
pop	1.61e-09	9.76e-08	0.02	0.987	-1.90e-07	1.93e-07
_cons	13.45762	2.118817	6.35	0.000	9.304816	17.61043
sigma_u	2.6577027					
sigma_e	2.0614514					
rho	.62436181	(fraction of variance due to u_i)				

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Stata15.1

الملحق رقم(15): نتائج تقدير المعالم لكل دولة

```
. reg ump gdp m2 pop  i.ind i.ind#c.gdp i.ind#c.m2 i.ind#c.pop
```

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	84
				F(19, 64)	=	39.74
Model	1150.19578	19	60.5366198	Prob > F	=	0.0000
Residual	97.5007785	64	1.52344966	R-squared	=	0.9219
				Adj R-squared	=	0.8987
Total	1247.69655	83	15.0324886	Root MSE	=	1.2343

ump	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
gdp	-9.28e-10	7.86e-11	-11.81	0.000	-1.09e-09	-7.71e-10
m2	-1.50e-12	7.38e-13	-2.03	0.046	-2.97e-12	-2.50e-14
pop	8.20e-06	1.40e-06	5.86	0.000	5.40e-06	.000011
ind						
2	149.9018	100.1702	1.50	0.139	-50.21111	350.0147
3	61.68888	54.7718	1.13	0.264	-47.73038	171.1081
4	87.12845	39.61195	2.20	0.031	7.994476	166.2624
5	131.2285	37.35823	3.51	0.001	56.59687	205.8601
ind#c.gdp						
2	-1.11e-10	3.24e-10	-0.34	0.732	-7.59e-10	5.36e-10
3	5.78e-10	3.40e-10	1.70	0.094	-1.00e-10	1.26e-09
4	8.19e-10	9.38e-11	8.73	0.000	6.32e-10	1.01e-09
5	8.48e-10	3.54e-10	2.40	0.019	1.41e-10	1.56e-09
ind#c.m2						
2	4.98e-10	2.68e-10	1.86	0.068	-3.81e-11	1.03e-09
3	-2.13e-12	1.09e-11	-0.20	0.846	-2.39e-11	1.96e-11
4	-1.15e-13	1.27e-12	-0.09	0.928	-2.66e-12	2.43e-12
5	-2.43e-10	2.97e-10	-0.82	0.415	-8.36e-10	3.49e-10
ind#c.pop						
2	-7.18e-06	.0000107	-0.67	0.505	-.0000286	.0000142
3	-4.97e-06	2.39e-06	-2.08	0.041	-9.74e-06	-1.98e-07
4	-7.37e-06	1.43e-06	-5.15	0.000	-.0000102	-4.51e-06
5	-6.68e-06	1.77e-06	-3.77	0.000	-.0000102	-3.14e-06
cons	-121.3891	36.70984	-3.31	0.002	-194.7255	-48.05279

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Stata15.1

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى دراسة وتحليل محددات البطالة في بعض من الدول العربية من خلال دراسة قياسية ضمت خمسة دول تتمثل في كل من الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن خلال الفترة 2000-2017.

ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية(Panel)، وقد تم تطبيق ثلاث نماذج وهي نموذج الانحدار التجميعي(PRM)، نموذج الاثار الثابتة(FEM)، نموذج الاثار العشوائية(REM) استنادا على البطالة (Ump)كمتغير تابع والناتج المحلي الخام(gdp) والمعروض النقدي (M2) و اجمالي عدد السكان(pop) كمتغيرات مفسرة، باستخدام البيانات السنوية وانطلاقا من بيانات البنك الدولي للإحصاء.

تشير نتائج اختبار المفاضلة بين نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية(نماذج البانل) أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم كما توصلت الدراسة الى أن كل من الناتج المحلي الخام و المعروض النقدي واجمالي عدد السكان هي من بين محددات البطالة في الدول العربية اذ لم نجد ان هناك اي تفاوت بين هذه الدول والتي كانت متوافقة والدراسات السابقة للموضوع من ناحية العلاقة النظرية والقياسية باستثناء دولة تونس اذ وجدت الكتلة النقدية لها موجبة، اما بالنسبة للمعاملات كل دولة فهي تختلف من حيث تأثيرها على معدلات البطالة من دولة الى اخرى باختلاف المتغيرات التي تحددها.

الكلمات المفتاحية: البطالة، نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية(نماذج البانل)، الناتج المحلي الاجمالي، المعروض النقدي، اجمالي السكان.